

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ٧٠

الإثنين، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريetas دو أمارال (البرتغال)

423، A/50/424، A/50/447، A/50/455، A/50/464،
A/50/506، A/50/522، A/50/534، A/50/541، و Add.1،
A/50/654، A/50/763

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
لعمامرة (الجزائر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق
الإنسان (A/50/743)

البندان ٢٠ و ١٥٤ من جدول الأعمال

مشاريع القرارات (A/50/L.27، A/50/L.29، و
A/50/L.30، و A/50/L.31 و A/50/L.32)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة
الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها
وتقليلها إلى أدنى حد:

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الطوارئ:

تقرير الأمين العام (A/50/418)

تقرير الأمين العام (A/50/203-E/1995/79 و Add.1)

مشروع قرار (A/50/L.26)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلىفرادى
البلدان أو المناطق:

اشترك المتطوعين "الخوذ البيض" في الأنشطة التي
تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية
والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية:

تقارير الأمين العام (A/50/286-E/1995/113،
A/50/292-E/1995/115، A/50/301، A/50/311، A/50

مذكرة من الأمانة العامة (A/50/542)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مشروع قرار (A/50/L.23)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): فيما يتعلق بالبند ٢٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية،

معروض على الجمعية اليوم مشاريع القرارات التالية: تحت البند الفرعي (ب) خمسة مشاريع قرارات: A/50/L.27، "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها"؛ و A/50/L.29، "تقديم المساعدة والتعاون الدوليين للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى"؛ و A/50/L.30، "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور"؛ و A/50/L.31، "تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لانغولا؛ و A/50/L.32، "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)".

وتحت البند الفرعي (ج)، أمام الجمعية مشروع القرار A/50/L.26، "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها.

وفيما يتصل بالبند ١٥٤ من جدول الأعمال، أمام الجمعية مشروع القرار A/50/L.23.

أود أن أذكر الأعضاء، كما أعلن في جلسة هذا الصباح، أن الجمعية ستؤجل، إلى تاريخ لاحق يعلن عنه فيما بعد، نظرها في جانبين من البند الفرعي (ب) هما تقديم المساعدة الخاصة الطارئة من أجل الإنعاش الاقتصادي لبوروندي وتعميرها؛ والتعاون والمساعدة الدوليين من أجل تخفيف آثار الحرب في كرواتيا، وكذلك نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال بشأن المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/50/L.23.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): مرة أخرى يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/50/L.23 الذي شارك في تقديمه ٦٤ بلدا. وذلك بعد إضافة أسماء سورينام وفنلندا والهند إلى قائمة المشاركين من تقديمه. ويستهدف مشروع القرار تعزيز اشتراك "الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية.

ومن بين التحديات الكبيرة التي واجهناها، وضع إطار مؤسسي ملائم لتوجيه "الخوذ البيض" واستخدامهم على النحو الصحيح في سياق أنشطة الأمم المتحدة في ميدان المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

ونعتقد أن تقرير الأمين العام ومذكرة الأمانة العامة يصفان بوضوح النمط الملائم للتفاعل الوظيفي اللازم بين الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة والحكومات التي تضع "الخوذ البيض" تحت تصرف المنظومة. وفي نفس الوقت، نود أن نؤكد على ما لإقامة وسائل اتصال وتعاون سلسلة ومرنة مع المنظمات غير الحكومية من أهمية لنجاح سير العمل بمبادرة "الخوذ البيض".

وقد ارتأت الأرجنتين، منذ تقديم المبادرة، أن من الأهمية البالغة الإفادة من تجربة ميدانية محددة، وقد قمنا، واضعين هذا الهدف في ذهننا، بعدد من البعثات الرامية إلى التعرف على عمليات وحاجات عاجلة يمكن أن تسوغ تنفيذ مشاريع رائدة تضم "الخوذ البيض".

وكما يتضح من مذكرة الأمين العام، تم القيام بمشاريع محددة للإنعاش من أجل التنمية في هايتي وأرمينيا، ومن المتوقع أن تنفذ ثلاثة مشاريع مماثلة عما قريب في غزة وأنغولا وجامايكا.

وما من شك في أن من أهم العوامل في نجاح هذه المبادرة توفير الموارد المالية الوافية لتنفيذها، علاوة على استطاعة البلدان النامية المشاركة في هذه الآلية إذا ما قررت أن تنشئ فيالق تابعة لها من المتطوعين. وإدراكا من الجمعية العامة لهذه الحقيقة، فإنها أنشأت، في سياق صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة، شبكا مخصصا لتمويل "الخوذ البيض".

وقد قدمت الأرجنتين، وفقا لما سبق لها أن أعلنته مساهمتها الأولى في هذا الشباك، ويسعدنا أن بلدانا أخرى أيضا، مثل ألمانيا، قد قدمت فعلا مساهمة في هذا الصندوق المخصص "للخوذ البيض". وليس لدينا شك في أن ذلك يعد بداية تجربة إيجابية، وأنا لنأمل أن تحذو البلدان الأخرى حذوها.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، قدم رئيس الأرجنتين السيد كارلوس منعم إلى المجتمع الدولي فكرة مبتكرة تتضمن العناصر التالية: أولا، إنشاء فرق بغرض الوزع السريع مؤلفة من فنيين مدربين متعددي التخصصات، وذلك للمساعدة في حالات الكوارث أو الطوارئ وللعمل أثناء فترة الانتقال بين انتهاء حالات الطوارئ وبدء الأنشطة التعاونية للإنعاش من أجل التنمية. ثانيا، إن هذه الفرق التي تتكون من متطوعين يمكن أن تكون جزءا من منظومة الأمم المتحدة من خلال برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي تنسقه إدارة المساعدة الإنسانية. وإنشاء هذه الآلية سيؤدي إلى وضع ترتيبات جديدة لتسهيل اشتراك البلدان النامية في هذا النوع من أنشطة الأمم المتحدة. وأخيرا إنه يمكن الاستعانة بموارد غير تقليدية للتمويل من القطاع الخاص، مما يعزز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة في مجال الإنعاش من أجل التنمية.

هذه الفكرة التي أيدها وناصرها العديد من الوفود على أعلى المستويات، قد أسفرت عن اعتماد القرار ١٣٩/٤٩ بـ المعروف أيضا باسم مبادرة "الخوذ البيض"، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وبهذا القرار بدأت عملية تهدف إلى إنشاء إطار مؤسسي سليم لاستخدام "الخوذ البيض" داخل الآلية الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد الدور الهام الذي قام به متطوعو الأمم المتحدة في تطوير المبادرة وتشغيلها. وعلي أن أعرب هنا عن امتناننا للمتطوعين بعد عام من الجهود المتضافرة.

وبعد أن اعتمدت المبادرة، تحولت الولاية المعيارية إلى عمل تطبيقي مما يوضح القيمة المضافة لفكرة استخدام "الخوذ البيض" في أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان. إن التأييد السياسي الرفيع المستوى الذي حظيت به هذه المبادرة خلال دورة الجمعية العامة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن، قد تحلى كذلك، وتكرر الإفصاح عنه، في الاجابات التي تلقاها الأمين العام من الدول الأعضاء ومن الوكالات والمنظمات غير الحكومية. ونحن على ثقة من أن قوة الدفع التي أعطيت بذلك لهذه المبادرة ستتمكنها من الاستمرار والتقدم حسب الخطوط المتوخاة لها أصلا.

فأبرزت ضرورة اعتماد اتفاقات تيسر التعجيل بالتنمية من أجل إقامة مجتمعات أكثر اتصافاً بالمساواة وتحرراً من الفقر. وحثت الجمعية العامة المجتمع الدولي على زيادة مساعداته لبلدان أمريكا الوسطى، كما ناشدت منظومة الأمم المتحدة ككل بأن تتعاون في تنفيذ الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي من أجل أمريكا الوسطى. وتهدف الخطة إلى تعزيز التعاون الدولي لدعم السلم من خلال التنمية، وقد شاركت الوكالات المتخصصة وهيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، علاوة على بعض المنظمات الدولية غير الداخلة في المنظومة، جنباً إلى جنب مع مجتمع المانحين، الشائين والمتعددي الأطراف، في تنفيذ الخطة. وقد حشدت لهذا الغرض مساهمات وصلت إلى بليون دولار.

وبمجرد انتهاء ولاية الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي من أجل أمريكا الوسطى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بدأت أنشطة التعاون الدولي تأييداً للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى.

وعلى نحو ما أشير إليه في أحد القرارين اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في السنة الماضية بشأن المساعدة المقدمة إلى أمريكا الوسطى، يرمز الانتهاء من الخطة الخاصة إلى الانتقال من طور تقديم المعونة الإنسانية إلى أمريكا الوسطى إلى طور التعاون عند مواجهة الحالات الطارئة في إنشاء وتنفيذ برامج للتنمية البشرية المستدامة. ومن الملائم في هذا الطور الجديد، على نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة في العام الماضي عن المساعدة المقدمة إلى أمريكا الوسطى، أن يستمر تنفيذ البرامج والمشاريع الموضوعية في إطار الخطة الخاصة وفي عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى.

إن الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية في المنطقة جهود يجب أن تتابع وفقاً لمبادئ التحالف من أجل التنمية المستدامة. فقد اعتمد رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، التحالف من أجل التنمية المستدامة، وذلك إقراراً منهم للحاجة إلى توكي استراتيجية إنمائية متكاملة تناسب المنطقة وتتمشى مع الواقع القائم فيها، واستجابة منهم لمتطلبات الاتجاه الجديد في العلاقات الدولية، ونهوضاً منهم بالمسؤولية الحالية والمستقبلية عن حصول

إننا نعتقد بأن ما قلناه يدل على بوضوح على سلامة مبادرة "الخوذ البيض" من النواحي السياسية والمؤسسية والتنفيذية والمالية. ولهذا السبب، فإننا نعتقد بأن في استطاعتنا، من خلال مشروع القرار، أن نختتم المرحلة التي استهلكت بالقرار ١٣٩/٤٩ بـ، والتي شهدت طرح مبادرة "الخوذ البيض" ومحاولة إعطائها محتوى وشكلاً من خلال مشاريع محددة.

وختاماً، أود إبلاغ الجمعية بأن مشروع القرار هذا قد حظي بقبول عام بالفعل من البلدان المعنية في غضون المشاورات الكثيرة التي جرت منذ أيلول/سبتمبر. لذلك، فإننا نقترح، بالنيابة عن ٦٤ من مقدمي المشروع، بأن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لغواتيمالا الذي سيعرض مشروع القرار A/50/L.29.

السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن ست بلدان من أمريكا الوسطى هي: بنما والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وغواتيمالا.

ما برحت الأمم المتحدة تعمل لأكثر من ٢٠ عاماً على تعبئة مساعدة اقتصادية خاصة لصالح البلدان التي أصبحت تواجه، نتيجة لعوامل معاكسة مثل الصراع الداخلي المسلح، أحوالاً تعرض بقاءها الاقتصادي للخطر، والتي قد تتجاوز في الوقت نفسه حاجاتها إلى المساعدة قدرات أي وكالة واحدة أو برنامج بمفرده. وفي تلك الحالات تحث الجمعية العامة الدول الأعضاء على زيادة مساعداتها المالية والمادية والتقنية للبلدان المستفيدة.

وقد استفادت البلدان التي أتشرف بالكلام نيابة عنها استفادة جمة من هذا النوع من المساعدة التي أشرت إليها لتوي. فبناءً على طلب بلدان أمريكا الوسطى، قامت الجمعية العامة، بعد أن أعادت تأكيد اقتناعها بأن السلم والتنمية لا ينفصلان وعبرت عن قلقها إزاء الحالة الطارئة في أمريكا الوسطى بإبداء تجاوبها مع التعهدات المبينة في الاتفاق الخاص بإجراءات إقامة سلم ثابت ودائم في أمريكا الوسطى.

إن وفود البلدان التي أتشرف بالحديث بالنيابة عنها، ممتنة للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/50/534، ولا سيما على وصفه للأنشطة التي بدأت في كانون الثاني/يناير تأييدا للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. ونحن أيضا ممتنون جدا للأمين العام لتضمينه تقريره موجزا لتطورات تهمنا بصفة خاصة في مجال الاقتصاد الكلي.

إن شعب أمريكا الوسطى يعترف بالإسهام القيم والفعال الذي قدمته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والبلدان المتعاونة، والذي كان عاملا جوهريا في تقدمنا في عملية السلام. وينبغي أن يظل في ذهننا أنه إذا أريد للمنطقة أن تتغلب على المصاعب الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها أغلبية سكانها، فإن أمريكا الوسطى تتطلب، وسوف تظل تتطلب لبعض الوقت، مساعدة اقتصادية. إن الجمعية العامة شددت على أهمية هذا في قراراتها ١٣٧/٤٩ و ٢١/٤٩ (أولا) الصادرين في ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، واللذين يركزان على الحاجة الملحة إلى تصميم برنامج جديد للتعاون والمساعدة الدوليتين، في الشؤون الاقتصادية والمالية والتقنية، لأمريكا الوسطى يكون متمشيا مع الظروف الجديدة في المنطقة وقائما على أساس الأسبقيات التي تضعها حكومات المنطقة. ونحن واثقون أن الجمعية العامة والمجتمع الدولي سوف يسلمان بتلك الحاجة المبنية على أهمية المساعدة الدولية في الفترة الانتقالية التي تمر بها عملية السلام.

وهذا هو المرمى الأساسي لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.29، والذي أتشرف بعرضه. فهو تعبير عن التأييد الذي سوف يستمر اعطاؤه للتحالف من أجل التنمية المستدامة لأمريكا الوسطى. وشعوب أمريكا الوسطى مطمئنة إلى أن المساعدة التي يسديها المجتمع الدولي وتسديها الأمم المتحدة لأمريكا الوسطى سوف تستمر، وأن مشروع القرار هذا سوف يتم إقراره في الوقت المناسب بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقترح، بموافقة الجمعية، أن تغلق اليوم الساعة ١٦/٣٠ قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ولذا أطلب من الممثلين الراغبين في أن يشاركوا في

مواطنيهم على نوعية حياة أفضل. وأهداف التحالف هي جعل البرزخ منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية عن طريق تشجيع التغيير في السلوك الشخصي والاجتماعي على نحو يسفر عن إقامة نموذج للتنمية المستدامة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في إطار جدول أعمال القرن ٢١؛ وتحقيق إدارة متكاملة ومستدامة للأراضي من أجل كفالة صون التنوع البيولوجي في المنطقة لما فيه صالحنا وصالح البشرية جمعاء؛ وتشجيع الأحوال التي تزيد على الدوام من قدرة ومشاركة المجتمع في تحسين نوعية الحياة حاليا ومستقبلا.

هذه المبادرة المتكاملة لأمريكا الوسطى هي مبادرة تنطوي على تنمية وطنية وإقليمية في الميادين السياسية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، وتستتبع سياسات وبرامج وإجراءات على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. وتهدف المبادرة إلى تحقيق تغيير في نمط تنمية بلدان المنطقة أي تغيير في أسلوب الحياة وفي المواقف تجاه الحياة، سواء على الصعيد الشخصي أو الاجتماعي، وتغيير في سياسات وإجراءات محددة حرصا على استدامة مجتمعاتنا.

وتنطوي هذه الحقيقة على تحديات، وتحتاج إلى الإبداع، وتستلزم البحث عن دروب عمل جديدة. وهكذا، فإن التحالف من أجل التنمية المستدامة يجد مكانه الصحيح في منطقة أمريكا الوسطى وينشئ محفلا للتنسيق ولمواءمة المصالح المشتركة، والمبادرات الإنمائية، والمسؤوليات والحقوق - ويستند ذلك كله على المؤسسات الإقليمية القائمة فعلا والتي يجري استكمالها ودعمها وتقويتها.

إن أمريكا الوسطى تود أن يسلم لها بتصميمها وجهودها على جعل التنمية المستدامة شيئا واقعا، وتود أن ترى مساندة تكميلية في الميادين التي تتطلب ذلك.

وفي اجتماعات القمة لرؤساء أمريكا الوسطى، تم التوقيع على اتفاقات تأخذ في اعتبارها العلاقة بين السلم والتنمية والديمقراطية. ومنذ فترة وجيزة، في آذار/مارس ١٩٩٥، خلال القمة السادسة عشرة لاجتماع رؤساء أمريكا الوسطى في سان سلفادور، تم التوقيع على معاهدة التكامل الاجتماعي لأمريكا الوسطى.

إن مسائل إزالة الإشعاع من المواقع والأراضي المأهولة قد تم حلها. وقد صممت وطبقت تكنولوجيات زراعية تسمح بجني محاصيل ذات جودة عالية. وأنجز الكثير من العمل في خفض التلوث الإشعاعي بين الناس. وبني ما يقرب من مليوني متر مربع من المساكن منذ ذلك الحداث. وأحرز تقدم هائل في الخدمات الطبية للضحايا.

وبهذا أتاح لنا تنفيذ برنامج الدولة أن نخفف تخفيفا كبيرا من آثار الكارثة، على الرغم من أن الحالة في الأراضي التي تأثرت بالكارثة في روسيا لا تزال حتى اليوم بعيدة عن أن تعد مرضية، كما لاحظ ذلك بحق تقرير الأمين العام حول هذه المسألة. من ذلك أن حوالي ١٠٠ ٠٠٠ نسمة لا يزالون معرضين لمستويات مفرطة من الإشعاع، تزيد عن ١ م س ف في السنة. وفي أربع مناطق آهلة، تزيد معدلات الإشعاع المفرط عن ٥ م س ف في السنة. وأن الحالة الاقتصادية الصعبة التي تسود البلدان المتأثرة قد زادت من استهلاك المنتجات الغذائية والضرر وأنواع التوت، المزروعة في البيوت، مما يزيد من مستويات الإشعاع الداخلي المفرط.

ومن النتائج الواضحة للتسمم الإشعاعي اليوم تزايد سرطان الغدة الدرقية الملاحظ بين الأطفال والمراهقين اليوم. فهناك في الوقت الحاضر ٥٥ من هذه الحالات في روسيا وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي بثلاثين مثلاً. ولم نلاحظ حتى الآن زيادة واضحة في حالات سرطان الدم والأورام والاضطرابات الوراثية في السكان، ولكن ليس معنى ذلك أنه لا يحتمل أن تظهر هذه الحالات في المستقبل القريب.

وفي هذا الصدد نحن ماضون، على مستوى الدولة، في وضع خطط للإقلال إلى أدنى حد من عواقب حادثة تشيرنوبيل عن طريق رفع مستويات المعيشة، وزيادة الخدمات الطبية واتخاذ تدابير خاصة لخفض مستويات الإشعاع بين السكان، وذلك بقصد رفع القيود المفروضة على حياة الناس وأنشطتهم في المناطق الملوثة.

وينبغي أن نذكر أن المجتمع الدولي قد هزته كارثة تشيرنوبيل، وأنه أسدى ولا يزال يسدي مساعدة كبيرة للدول الثلاث التي كانت الأكثر تضرراً وهي: روسيا، وبيلاروس، وأوكرانيا.

المنافشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

السيد فلاديميروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن المشاكل الخاصة بتوقي نشوء حالات الطوارئ الراجعة إلى أسباب شتى وحسم تلك الحالات، إنما هي اليوم من مواضيع في جميع بلدان العالم، بما فيها الاتحاد الروسي. ومرد ذلك إلى أن هذه المحن، في أراضي روسيا وحدها، تؤدي سنوياً إلى وفاة آلاف من الناس وإلى خسائر مادية تبلغ تريليونات الروبلات. وفي هذا الصدد يؤيد الاتحاد الروسي تأييداً حاراً مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى التخفيف من خطر وقوع حالات الطوارئ، وإلى حسم هذه الحالات. وفي إطار تلك المبادرات نبذل نحن جهوداً كبيرة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي.

ففي السنوات الأخيرة، تم نتيجة لتدابير اتخذت في روسيا، عمل الكثير لمنع وقوع حالات الطوارئ وحسمها. ونستطيع اليوم أن نلاحظ أننا أفلحنا إلى حد ما في تحقيق استقرار أحوال البلد في هذا الصدد، وأننا نأمل في إحراز المزيد من التقدم.

ومن المشكلات التي نواجهها مشكلة إزالة آثار كارثة تشيرنوبيل. لقد انقضت زهاء ١٠ سنوات منذ وقوع حادث المنشأة النووية لتوليد الكهرباء بتشيرنوبيل، الذي كان كارثة تكنولوجية كبرى في القرن العشرين، أثرت في مناطق شاسعة وفي ملايين من البشر. وبسبب حجمها أصبحت كارثة تشيرنوبيل مأساة وطنية لروسيا، وبيلاروس، وأوكرانيا. ولم يتم بعد التخلص من جميع عواقبها.

واليوم، نتيجة لوجود برنامج للدولة في الاتحاد الروسي لحماية ضحايا كارثة تشيرنوبيل، أصبح من المستطاع أن يحل، كلياً أو جزئياً، عدد من المشاكل الرئيسية في مجال العلم والتكنولوجيا ومجال الإنتاج. وإنما أشير بذلك إلى رصد الأراضي الملوثة، وتحديد كثافة التلوث بالنويدات المشعة في أراضيها، وإجراء دراسة تغطي ما يقرب من كل أراضي الاتحاد الروسي التي يحتمل أن تكون قد تأثرت بالكارثة.

ونحن نؤيد فكرة تطوير استراتيجية شاملة للتغلب على الأزمات الإنسانية - من قبيل "خطة للعمل الإنساني". وسيكون من المستصوب أيضا تطوير مفهوم جديد لحل مشاكل اللاجئين يعطي مكان الصدارة للتدابير الوقائية من أجل التحكم في المصادر التي تؤدي إلى ظهور حالات الهجرة الجماعية وإيجاد نظام شامل للإنذار المبكر بالأزمات الإنسانية.

وينبغي السعي الحثيث الى استخدام نهج غير تقليدية لحل مشكلة الافتقار إلى الموارد لتمويل عمليات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، وحشد موارد الشركات الخاصة وإمكانيات المنظمات الإقليمية وغير الحكومية.

ويعتقد الاتحاد الروسي أن متابعة مناقشة الجمعية العامة لمشروع القرار المتعلق بمبادرة "الخوذ البيض" تستحق متابعة جدية. ونحن نعتقد أنه يمكن زيادة تطوير فكرة الخوذ البيض، حتى في دورة الجمعية هذه، شريطة أن تكون المشاركة طوعية وأن تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الجماعية عن المشروع.

ونود أن نشدد على أن روسيا ليست مجرد مشارك في تدابير توفير المساعدة الإنسانية الدولية، ولكنها تساهم أيضا في نشر الخبرة الموجودة في العالم.

ومن ذلك أن الاتحاد الروسي نظم عددا من الحلقات الدراسية الدولية الرئيسية بشأن إزالة حالات الطوارئ، استحدثت فيها آليات جديدة للإبلاغ وللتدابير المضادة التي تتخذ في حالات وقوع الطوارئ ذات الأصل التقني التي تترتب عليها آثار عابرة للحدود الوطنية. وكشفت الدراسات عن عدد من المشاكل التي تتطلب الحلول. وتعود هذه أساسا إلى عدم وجود معاهدة دولية واضحة وأساس قانوني للإجراءات والوثائق النازمة لعمل وسلطات المؤسسات الدولية المعنية، وعدم وجود منظمات وطنية أيضا، لضمان التصدي لحالات الطوارئ الطبيعية والتقنية في الوقت المناسب وبفعالية. كما يجب أيضا معالجة مشاكل التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي بين الإدارات المعنية بالإبلاغ عن الحوادث.

والوفد الروسي ممتن للمجتمع العالمي لتقديمه المساعدة الطارئة للسكان الذين عانوا نتيجة للكوارث

ونحن نقدر تقديرا كبيرا نتائج تعاوننا مع لجنة المجتمعات الأوروبية، ومنظمة الصحة العالمية وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وغيرها من المنظمات الدولية والوطنية. إن المشروعات المشتركة الجارية اليوم قد أثمرت فعلا نتائج علمية هامة، يجب أن نتابعها وأن نطبقها عمليا، تحقيقا لمصلحة الجنس البشري كله. ونحن مقتنعون أن مجموعة المشكلات المعقدة التي أعقبت تشيرنوبيل لا يمكن أن تحل بنجاح إلا على أساس تعاون دولي عام.

لقد قدمنا، بالاشتراك مع بيلاروس وأوكرانيا، مشروع القرار A/50/L.26 المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها" في إطار البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال. وندعو الدول الأعضاء لتأييد مشروع القرار.

ومن جانبنا، نحن على استعداد لأن نفعل كل ما هو ممكن لضمان أن تصبح الاتصالات والأواصر الدولية أكثر فعالية وأن تزداد عمقا واتساعا، وأن توضع الخبرة المكتسبة في تصفية آثار كارثة تشيرنوبيل تحت تصرف البشرية بأسرها. إن تجربة التعاون الدولي في التصدي لمشكلة تشيرنوبيل تمكننا من الاعراب عن آرائنا بشأن عدد من المشاكل الأخرى المتصلة بمنع وقوع حالات الطوارئ الناجمة عن شتى الأسباب وإزالة هذه الحالات.

ويعلّق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على أنشطة الأمم المتحدة في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ويعتبرها واحدة من أهم قضايا الساعة ومهام المنظمة المبشرة بالخير.

ويؤكد تقرير الأمين العام عن هذه المشاكل حاجة المجتمع العالمي لاتخاذ تدابير إضافية تستهدف تلبية الاحتياجات المتنامية الى هذه المساعدة.

ونحن نرى أن دمج عمليات حفظ السلم والجوانب السياسية والإنسانية والاقتصادية في العدد المتزايد من الأزمات الإنسانية يتطلب تقوية روابط العمل والتفاعل داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أيضا.

إطلاق النار، وتنصيب مجلس دولة جديد في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن جدول زمني لتنفيذ عملية السلام ابتداءً من وقف إطلاق النار وحتى إجراء الانتخابات التنفيذية والتشريعية. ويشني على الجهود المنسقة والحازمة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لإعادة السلام والأمن والاستقرار إلى ليبيا.

وفي منطوق مشروع القرار، تعرب الجمعية العامة عن امتنانها للدول والمجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لاستجابتها لنداءات حكومة ليبيا والأمين العام وتحت على مواصلة هذه المساعدة. وتعرب أيضا عن تقديرها للأمين العام لما يبذله من جهود متواصلة لحشد مساعدات الإغاثة والتعمير لليبيا، بما فيها جهوده لعقد مؤتمر لإعلان التبرعات لليبيا في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وتشجع، في هذا الصدد، الدول التي أعلنت عن تقديم مساعدات على أن تفي بالتزاماتها.

وتدعو الجمعية العامة الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أن توفر لليبيا المساعدات التقنية والمالية وغيرها من المساعدات اللازمة لتمكينها من تحقيق أهداف الإنعاش والتنمية. وتشدد على الحاجة الملحة لأن تحترم جميع الأطراف والفصائل في ليبيا احتراماً كاملاً أمن وسلامة جميع أفراد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وفريق مراقبة السلام.

وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده لحشد جميع المساعدات الممكنة داخل منظومة الأمم المتحدة لمساعدة حكومة ليبيا فيما تبذله من جهود للتعمير والتنمية، وأن يضع عندما تسمح الظروف بذلك وبالتعاون الوثيق مع سلطات ليبيا، تقديرا شاملا للاحتياجات بغية عقد مؤتمر مائدة مستديرة للجهات المانحة من أجل تعمير ليبيا وتنميتها.

وتطلب من الأمين العام أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. وتقرر الجمعية أيضا أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين بنداً بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل إنعاش ليبيا وتعميرها.

الطبيعية في بلدنا وفي المناطق المجاورة أيضا. ونود أن نعرب عن الأمل في أن يقدم هذا الدعم في المستقبل أيضا إذا نشأت حاجة إليه.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب افريقيا لعرض مشروع القرار A/50/L.27.

السيد جيلي (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد جنوب افريقيا، بوصفه رئيس المجموعة الافريقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، أن يعرض مشروع القرار A/50/L.27 المعنون "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبيا وتعميرها".

منذ الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة، انضمت المجموعة الافريقية، في الدورات المتعاقبة، إلى مقدمي مشروع قرار يدعو إلى تقديم مساعدة اقتصادية ومساعدة غوثية وغيرهما من المساعدات إلى ليبيا منذ أن تفجر الصراع الأهلي فيها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وعلى غرار السنوات الماضية، استكمل مشروع القرار لهذا العام ليعكس التقدم الراهن والتطورات الجارية في العملية السلمية.

فني ديباجة مشروع القرار، تذكر الجمعية بقراراتها السابقة وبقرار مجلس الأمن ١٠٢٠، المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي دعا فيه المجلس، في جملة أمور، جميع الأطراف الليبرية إلى أن تحترم وتنفيذ بالكامل وعلى جناح السرعة جميع الاتفاقات والالتزامات التي دخلت فيها، وبخاصة ما يتعلق بمواصلة وقف إطلاق النار ونزع السلاح وتسريح المقاتلين والمصالحة الوطنية، باعتبار أن مسؤولية إعادة السلام والديمقراطية إلى ليبيا تقع في المقام الأول على عاتق الموقعين على اتفاق أبوجا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥.

ويعرب مشروع القرار عن القلق إزاء انعدام السوقيات وضمانات الأمن الذي لا يزال يعوق توصيل المساعدات الغوثية، وبخاصة في المناطق غير الخاضعة بعد لسيطرة فريق مراقبة السلام التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ويلاحظ الحاجة الملحة إلى إعادة السلام والاستقرار لإتاحة إصلاح وتعمير القطاعات الأساسية في البلد. ويسلم بالتقدم الذي أحرزته مؤخرا الأطراف الليبرية نحو حل النزاع بصورة سلمية، بما في ذلك إعادة إقرار وقف

السلفادور وبعثة الأمم المتحدة في السلفادور ولجنة حقوق الإنسان، والخبير المستقل والأمين العام - وقرارات للجمعية العامة ومجلس الأمن وعكست جميعها التقدم السياسي والاقتصادي المحرز في العملية السلفادورية.

ومما يستحق الذكر في المجال السياسي إعلان دستور سياسي جديد يضمن تقديم السلطة المدنية على السلطة العسكرية؛ واستمرار العملية التي تجعل البلد منطقة خالية من الأسلحة؛ وحل جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني وإدماجها في المجتمع المدني؛ والاستعاضة عن قوات الأمن العام بالشرطة الوطنية المدنية الجديدة؛ وإصلاح نظام الانتخابات؛ وإنشاء وتعزيز آليات لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وفي المجال الاقتصادي، فإن تنفيذ برامج التعمير الطارئة والوطنية مهد الطريق لوضع برامج متوسطة المدى وطويلة المدى ترمي إلى التشجيع على توسيع المشاركة الديمقراطية واستئصال الأسباب الهيكلية للصراع ومنها أساسا التفاوت الاجتماعي والفقر المدقع.

وتدرك الدول الأعضاء أن الدعم الخارجي كان تكملة لا بد منها لجهود حكومة السلفادور الساعية إلى الوفاء بالتزامها بتطور برنامج التكيف الهيكلي والاستقرار الذي استهل في عام ١٩٨٩ والبرامج الجديدة المنشأة في فترة ما بعد الصراع المسلح والمتصلة بخطة الطوارئ وبتنفيذ اتفاقات السلام والتعمير الوطني.

وفي سياق عملية التعمير ترتبت آثار مالية كبيرة على البرامج المتعلقة بالطاقة وإمدادات المياه والنقل والإسكان والاتصالات السلكية واللاسلكية والتعليم والصحة والزراعة. ونظرا لأن الحكومة لم تتمكن في عام ١٩٩٣ بسبب مشاكل البلد المالية والاقتصادية من أن تغطي بنفسها هذه التكاليف، ثارت شكوك حول قدرة اقتصاد السلفادور على تحمل هذا العبء. وكان الواجب أن تكون عمليتا التكيف الهيكلي وبرامج تعزيز السلام متكاملتين ومترابطتين تعزز إحداها الأخرى، لكن الواقع أن الأمر لم يكن على هذا النحو.

وفي هذا الصدد تجدر ملاحظة أن الأمين العام ذكر في أيار/مايو ١٩٩٣ ما يلي:

ونظرا لأن ليبريا خارجة من حرب، فإنها بحاجة إلى تعاطف ودعم المجتمع الدولي لكي تحقق أهداف الانعاش والإعمار والتنمية التي ترونها إليها. لذلك، أطلب اعتماد مشروع القرار هذا بالاجماع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور لعرض مشروع القرار A/50/L.30.

السيد ميلنديز براهونا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نود في البداية أن نسجل امتناننا للأمين العام لتقريره (A/50/455) المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور" والمقدم عملا بالقرار ٢١/٤٩ 'ياء'. بالتقرير يتضمن وصفا مفصلا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في السلفادور في فترة ما بعد الصراع المسلح وخاصة الحالة الاقتصادية في عام ١٩٩٤، والتقدم المحرز والعقبات المصادفة والآفاق فيما يخص عملية التعمير وتعزيز التحول الديمقراطي في السلفادور.

وقد شهدت السلفادور أشد الأزمات تعقيدا وصعوبة في أمريكا الوسطى في النصف الثاني من هذا القرن - وذلك في الثمانينات على وجه التحديد حين اندلع صراع عسكري وسياسي دام ١٢ عاما. وكما يشير الأمين العام في تقريره فالصراع أسفر عن موت آلاف الأشخاص وحول آلاف آخرين إلى لاجئين ومشردين ودمر هياكل البلد الاقتصادية والاجتماعية على نحو تقدر تكلفته بأكثر من ١,٦ بليون دولار.

بيد أن المأساة التي شهدتها شعب السلفادور رغم عواقبها الوخيمة ينبغي أن ينظر إليها نظرة متفائلة. فاتفاقات السلام الموقعة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والتي وضعت حدا للصراع المسلح وتضمنت اتفاق حقوق الإنسان الموقع في سان خوسيه في تموز/يوليه ١٩٩٠ وفرت الإطار لتحويل السلفادور من دولة عنف وظلم اجتماعي إلى مجتمع مكرس لبناء السلام والديمقراطية وتعزيز المصالحة الوطنية والتعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يكون الإنسان محورها.

وفي قرابة الأعوام الأربعة التي انقضت على توقيع اتفاقات السلام نشرت تقارير مختلفة للأمم المتحدة - صادرة عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في

الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة. غير أن التقدم نحو تعزيز هذه الأهداف الجلية يمر بمرحلة معقدة تتطلب بذل جهود خاصة لضمان حيويتها واستدامتها.

واسمحوا لي أن أشير في هذا الصدد الى مشروع القرار A/50/L.30 "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور" المقدم أصلا من بنما وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس والسلفادور.

فروح مشروع القرار مستمدة من ثلاثة أهداف رئيسية لحكومة السلفادور تتعلق بتعزيز السلام في فترة ما بعد الصراع، وتعزيز الوفاء باتفاقات السلام بما فيها الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الديمقراطية؛ واستمرار خطة التعمير الوطنية؛ وزيادة كفاءة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع نطاقها. وتركز هذه الخطط والبرامج على اتباع نهج جديد يتجاوز النهج المتبع في البرامج القصيرة الأجل، وعلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل تشمل تسيير وتعزيز المؤسسات الديمقراطية الجديدة وتنفيذ البرامج والمشاريع الرامية الى إعادة الإدماج على نحو مثمر والى التعمير، وفقا لأحكام خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالوفاء بباقي الالتزامات بموجب اتفاقات السلام فمن الأمور الحيوية أن يستمر دعم الجهود الرامية الى تنفيذ البرامج المتعلقة بتحويل ملكية الأراضي وإعادة إدماج المقاتلين القدامى والموظفين المسرحين وشاغلو الأراضي فضلا عن تعزيز الشرطة المدنية الوطنية الجديدة والمؤسسات الديمقراطية وأجهزة النظام الانتخابي، وتلك تتطلب دعما تقنيا واقتصاديا لكفالة تطويرها.

وتستند خطة التعمير الوطنية وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في المقام الأول، الى التنمية البشرية المستدامة في إطار برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل تستهدف السكان المتضررين من الصراع وأبناء معظم قطاعات المجتمع الضعيفة، من أجل تحسين نوعية معيشتهم وقدرتهم على التقدم الاجتماعي عن طريق تحسين مستويات التعليم والصحة والإسكان وإيجاد فرص العمل المستدامة لهم.

ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار A/50/L.30 بتوافق الآراء وأن تتوصل أيضا الى توافق

"على أنه ينبغي التركيز على أن اختتام هذه العملية السلمية بنجاح لا يمكن أن يتحقق إلا اذا تم توفير التمويل اللازم. وهناك برنامجان يفتقران في الوقت الراهن الى الأساس الملائم من الدعم المالي وهما المتعلقان بالأرض وبقوة الشرطة الجديدة. على أن هذين البرنامجين أساسيان لاتفاقات السلم ويمكن أن يؤدي إخفاهما أو تقليصهما الى تهديد جميع ما تم إنجازه" (S/25812، الفقرة ١١٣)

وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه قال:

"يتعين على المجتمع الدولي أن يؤمن الموارد المالية اللازمة ليدعم ويستكمل هذه التجربة الفريدة وهذا المثال للسلام والمصالحة والتعمير والتنمية" (A/48/310، الفقرة ٦٧).

ونلاحظ أنه على الرغم من إحراز تقدم في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٩٥ فما زال الشوط بعيدا في مجالات تعتبر من الأولويات في تعزيز السلام والتنمية المستدامة في السلفادور. وقد أنجزنا الجانب الأعظم من التزاماتنا بموجب اتفاقات السلام، ونحن نعيد تأكيد إصرارنا على الوفاء بها، لأن التأخير في التنفيذ كان يعزى في المقام الأول، كما قال الأمين العام في التقرير سالف الذكر، الى القيود المالية. وهذه تشمل بوجه خاص التناقص المستمر منذ عام ١٩٩٤ في الموارد المتبرع بها لدعم توطيد السلام.

ومن المهم التأكيد على أنه على الرغم مما هو متوفر حاليا من الإصرار والعزيمة السياسية وفاء بالالتزامات القائمة وتعزيز العملية، فإن الأمين العام قد شدد على أنه في السلفادور:

"لا تزال الحاجة قائمة الى التعاون التقني والمالي من جانب المجتمع الدولي، فبدونه تتقلص كثيرا فرص تعزيز النمو الاقتصادي وأنشطة التعمير وتحسين الظروف المعيشية لأشد الناس فقرا وإحلال السلم وإشاعة الديمقراطية وتشغيل مؤسساتها". (A/50/455، الفقرة ٣٣).

وتسعى السلفادور الى طرد أشباح الخوف والكرهية والمعاونة الناجمة عن الحرب، وترحب بفجر الأمل الجديد وباليقين من تحقق التعمير وإشاعة

ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ولتقريره المتعمق والمفيد (A/50/423) المقدم الى الجمعية في دورتها الحالية. ونرى أنه الى جانب الوثائق الهامة الأخرى عن هذا الموضوع، وبخاصة تقرير الأمين العام (A/50/60) المعنون "ملحق لخطة للسلام"، وتقريره (A/50/361) عن تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة الى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق - تقرير يوفر أساسا جيدا للنظر بالتفصيل في هذه المسألة البالغة الأهمية ولأخذ الخطوات الواجبة بشأنها.

لقد كانت المشاكل المعقدة المتصلة بالآزمة اليوغوسلافية شاغلا أساسيا للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. كما أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) كان يعتبر أداة سلمية وهامة يستخدمها المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية تفاوضية للآزمة. وجمهورية بلغاريا، مع غيرها من البلدان الثالثة المتضررة، قد التزمت بصرامة بهذه القرارات.

إن عقد الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي تم التوصل اليه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في دايتون، إنما هو حدث تاريخي يوفر إمكانية حقيقية لوضع حد لصراع طويل ومدمر ولتحقيق السلام في المنطقة. وقد مكنت اتفاقات دايتون مجلس الأمن من اتخاذ القرارين ١٠٢١ (١٩٩٥) و ١٠٢٢ (١٩٩٥) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اللذين ينشئ بموجبهما عملية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، ولتحقيق الاستقرار الدائم والانتعاش للمنطقة بأكملها. ووقف الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، ثم إنهاؤها فيما بعد، عنصران هامين في هذه العملية. وجمهورية بلغاريا ترحب بهذه التطورات وتتطلع قدما الى التنفيذ الصادق لاتفاقات دايتون.

وفي نفس الوقت، فإن المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول المتضررة التي تعاني خسائر ضخمة نتيجة للتنفيذ الصارم للجزاءات، لا تزال دون حل. وينبغي التسليم بأن المشاكل المتراكمة تستمر في وضع صعوبات خطيرة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، وبأنها إن لم تعالج بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب، ستواصل الإضرار باقتصاداتها. ولهذا ينبغي إفساح مكان الصدارة الآن

في الآراء بشأن الحاجة الى التضامن والدعم من المجتمع الدولي لكي تنجح عملية السلام في السلفادور.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد تقديرنا للأمين العام ولفريق أصدقاء الأمين العام - اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك - وللولايات المتحدة، وللمنظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية - ولكل الجهات المتعاونة الأخرى لدعمهم الثمين لعملية توطيد السلام في السلفادور.

وختاما، أود أن أستشهد بعبارات من إحدى صحف السلفادور كتبها السيد ديفيد أسكوبار غاليندو، وهو من شعراء السلفادور وعضو في لجنة التفاوض الوطنية السابقة في إطار عملية السلام في السلفادور. وهو يقول إن المفاتيح الثلاثة التي ستفتح الأقفال التي أقيمت شعب السلفادور سجين خوفه أثناء العقد الماضي تتمثل في ثلاثة ضمانات، هي ضمان الأسلوب، وضمان المضمون، وضمان الفاعل:

"الأسلوب هو الديمقراطية، والمضمون هو التنمية، والفاعل هو المجتمع المدني. فإذا ضمننا تطبيق الأسلوب بحكمة، وأن يكون المضمون لصالح كل مواطني السلفادور، وأن يكف الفاعل عن الوقوف موقفا سلبيا بل يصبح بطل القصة، سنتمكن من الإنصات إلى صوت احتكاك المفاتيح".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا، الذي سيعرض مشروع القرار A/50/L.32.

السيد رايتشيف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عند تناول مجموعة المسائل الواردة تحت البند ٢٠ من جدول الأعمال، يود وفد بلدي أن يركز الاهتمام بصفة خاصة على مسألة تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

فأولا، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لجهوده الرامية الى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١/٤٩

من خلال مبادرة لأوروبا الوسطى كذلك. فقد عقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حلقة دراسية في صوفيا من ١٥-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ عن دور الهيكل الأساسي عبر الأوروبي في تحقيق الاستقرار والتعاون في منطقة البحر الأسود. وقد أسهمت هذه الحلقة مساهمة بناءة في هذه العملية بإيجاد الاعتراف بضرورة اتخاذ المجتمع الدولي موقفاً أنشط في حل مشاكل الهيكل الأساسي الملحة التي ظهرت في جنوب شرقي أوروبا.

ونتوقع أن تسهم نتيجة هذه الحلقة الدراسية في جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى تحقيق استقرار عام في المنطقة من خلال تكثيف التعاون بين بلدان المنطقة واستمرار إدماجها ضمن الهياكل الأوروبية وسيكون من الخطوات الكبيرة إلى الأمام في هذا السبيل إشراك البلدان المتضررة من الجزاءات إشراكاً فعالاً في عمليات إعادة التأهيل والتعمير بعد انتهاء الصراع في المناطق المنكوبة في يوغوسلافيا السابقة.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من التسليم العام بالصعوبات المتزايدة التي تواجه الدول المتضررة والحاجة إلى تقاسم العبء الاقتصادي المفروض عليها، فإن التدابير العملية المتخذة حتى الآن ما زالت بعيدة عن أن تكون كافية. وفي ضوء مسيس الحاجة إلى إيجاد نهج مناسبة التوقيت وفعالة لمعالجة هذه القضية، طرح وزراء خارجية أوكرانيا وبلغاريا ورومانيا ومولدوفا واليونان مجموعة من المقترحات المحددة في رسالة مشتركة موجهة إلى الأمين العام بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥ ثم تعميمها كوثيقة رسمية للأمم المتحدة (A/50/189). وعلاوة على ذلك، وضع الأمين العام في التقارير التي أشرت إليها عدداً من التوصيات والملاحظات المفيدة التي تقتضي ضمناً ضرورة بذل جهد متضافر من جانب المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، ووكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة وفرادي البلدان المانحة.

وإذ يؤكد من جديد على الضرورة العاجلة إلى حدوث استجابة متضافرة من المجتمع الدولي على نحو يكفل أن تعالج بطريقة أكثر فعالية المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه الدول المتضررة فإنني أود أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.32 المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا

لمسألة إيجاد الاستجابة الصحيحة من قبل المجتمع الدولي لهذه المشاكل.

وتصويراً لجسامة المشكلة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية بإيجاز إلى بلدي، الذي يندرج في عداد الدول التي تتحمل العبء الأضخم من الخسائر الناجمة عن التنفيذ الصارم للجزاءات. ووفقاً للتقديرات التي صدرت مؤخراً عن وزارة التجارة والتعاون الاقتصادي الأجنبي في جمهورية بلغاريا، بلغ إجمالي الخسائر عن الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٢ إلى تموز/يوليه ١٩٩٥، محسوبة باستخدام منهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٨,٥ بليون دولار. وكان الانتاج الصناعي، الذي تجاوزت فيه الخسائر ٣,٠٣٤ بليون دولار، أكثر قطاعات الاقتصاد الوطني تأثراً. أما الخسائر المباشرة الناجمة عن وقف الواردات من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والصادرات إليها، وعن اختيار طرق بديلة لسير الحركة التجارية من أوروبا الوسطى والغربية، واليها أو عن توقف هذه الحركة أو تعطيلها، فقد تجاوزت ٢,٢٤٤ بليون دولار عن الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤، أي ما يعادل ٢٢ في المائة من إجمالي الناتج الوطني لعام ١٩٩٤ وحده. ويقدر الأثر طويل الأمد على حسابات ميزان المدفوعات الوطني بخسائر مباشرة تبلغ حوالي ١,١١٧ بليون دولار. وبإضافة الخسائر التي تحملها اقتصاد بلغاريا نتيجة لفرض الجزاءات على العراق وليبيا، نجد أن آثار جزاءات يوغوسلافيا تمثل عقبات خطيرة في وجه الاستقرار الاقتصادي للبلد بصفة عامة، لا في الأمد القصير والمتوسط فحسب، بل من المنظور الطويل الأمد أيضاً.

واعترافاً بقسوة المشاكل الاقتصادية في الدول التي تضررت من الجزاءات اليوغوسلافية، اتخذت الجمعية العامة القرارين ٢١٠/٤٨ و ٢١١/٤٩ ألف وقد ثبت بصفة عامة أنه كان لهذين القرارين الفضل في تعبئة جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى تدارك بعض الصعوبات التي واجهتها الدول المتضررة.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بجهود المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية والدول التي استجابت لمناشدة الأمين العام إياها أن تأخذ بعين الاعتبار في ما تقدمه من برامج الدعم المشاكل الاقتصادية الخاصة لهذه البلدان المتضررة. وقد نالت هذه المسألة الاهتمام المتواصل أيضاً من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وكذلك

السلام بعض التطورات الايجابية، واليوم أصبحت احتمالات السلام في أنغولا أكثر مدعاة للتشجيع مما كانت عليه في أي وقت مضى.

لقد آن الأوان لأن تتحقق المصالحة الوطنية بين جميع الأنغوليين. وفي هذا السياق، يكون من الأهمية بمكان ألا نضيع الزخم الحالي للسلام، ويصبح من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة المطلوبة من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام A/50/424.

ومن بواعث التشجيع لنا الدلالات الايجابية التي ظهرت في مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي عقد في بروكسل في أيلول/سبتمبر الماضي.

وبهذه الروح أعرض مشروع القرار الحالي لنظر الدول الأعضاء. وبالنيابة عن مقدميه، أود أن أعرب عن أمني المخلص في أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد فان دونيم مبيندا (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أنقل الى رئيس الجمعية العامة تقدير وفد بلدي له للطريقة التي يدير بها أعمالنا.

وفي معرض تناولي للبند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال، أود أن أهنئ الأمين العام على التقرير الوارد في الوثيقة A/50/424. فهو يصف بوضوح الحالة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في أنغولا التي تأثرت بشكل خطير من الحرب، كما يصف إسهام المجتمع الدولي في مساعدة حكومة وشعب أنغولا. ولقد سبق أن تم التعبير مرارا وتكرارا عن رغبة المجتمع الدولي في مساعدة أنغولا في جهودها من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في قرارات شتى اتخذتها الجمعية العامة.

وتشكر حكومتي شكرا جزيلا المجتمع الدولي على هذا الالتزام وبصفة خاصة على المساعدة الإنسانية التي قدمت إلى أنغولا والتي أسهمت في تخفيف حدة المعاناة للآلاف من الأشخاص المحتاجين. ومع ذلك ندرك أن المساعدة الإنسانية وحدها لن تحل جميع المشاكل. فهناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من تدابير الاستقرار الاقتصادي كإجراء وقائي.

الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)" وقد اشتركت الدول الأعضاء التالية في تقديم مشروع القرار هذا: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، ألبانيا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

وتتمثل الفحوى الرئيسية لمشروع القرار في تجديد المناداة بتقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي ومن هيئات وبرايمج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، وفي مواصلة تنفيذ ولاية الأمين العام للرصد وتوفير الزخم اللازم لتنفيذ هذه العملية حسب الاقتضاء. ويتوخى مشروع القرار أيضا عددا من التدابير العملية المحددة واللازمة لتخفيف الجزاءات من آثار سلبية على الدول المتضررة من خلال تقديم الدعم لها لتحقيق استقرارها المالي وإنشاء هيكل أساسية إقليمية للنقل والاتصالات، وتعزيز تجارتها، ومشاركتها المنشطة في عملية التعمير والإصلاح بعد انتهاء النزاع.

ونأمل في أن يلقى مشروع القرار تأييدا إجماعيا من الأعضاء وأن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال ليعرض مشروع القرار A/50/L.31.

السيد فريز (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال، يسر البرتغال أن تعرض مشروع القرار A/50/L.31 المعنون "تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا"، والذي تشترك هي في تقديمه مع بلدان أخرى. وأغتنم هذه الفرصة لأعلن أن أستراليا وفرنسا قد انضمتا الى قائمة الدول المشتركة في تقديمه.

لقد اشتركت البرتغال في عملية السلام في أنغولا منذ بدايتها، أولا كوسيط، وبعد ذلك كدولة تشترك في عملية المراقبة الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وفي الشهور الأخيرة، شهدت عملية

ونتطلع قدما إلى تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول المانحة على نفسها في بروتوكسل حتى يمكن لأنغولا أن تبدأ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمدته وأن تتغلب على أزمته الاجتماعية والاقتصادية والمالية. والتنفيذ الكامل لأحكام بروتوكول لوساكا من جانب الأنغوليين سيخلق بالتأكيد المناخ السياسي اللازم لتنفيذ البرنامج ولتحقيق التنمية المستدامة في جميع الميادين.

اسمحوا لي أن اختتم بياني باغتنام هذه الفرصة لأشكر جميع البلدان والمنظمات الدولية التي لم تتردد في تقديم الدعم الاقتصادي والإنساني اللازم لشعب أنغولا.

السيد عبد الحميد (السودان): بداية أود أن أقدم بشكر وتقدير حكومة السودان لمنظمة الأمم المتحدة لمواصلتها تقديم العون الإغاثي للمحتاجين. وتأتي هذه الجهود المقدر في إطار أهداف المنظمة السامية. كما لا يفوتني أن أشكر السيد الأمين العام على تقريره الإضافي الوارد بالوثيقة A/50/464 بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والتنبؤ بالجهود الكبيرة التي ظل المسؤولون بإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة يقومون بها لتحقيق استمرارية عملية شريان الحياة والتي يحرص السودان على أهدافها وعلى تأكيد اهتمامه بضرورة وصول الإغاثة للمواطنين المتضررين رغم المعوقات التي خلقها التمرد.

ينطلق السودان في نظره إلى تقديم الغذاء والمساعدات الإنسانية من مبادئ وتعاليم الإسلام التي تحض على تقديم الغذاء إلى من يحتاجه صونا لإنسانيته وتكريما لها. وكرس الإسلام مبدأ التكافل في المجتمع حتى يهب القادر لعون الفقير والمحتاج، وحرم استخدام الغذاء كسلاح ضد من يخالفون الرأي. وكانت تلك المبادئ هي المبادئ الهادية والموجهة للعمل الإنساني الذي اقتضى إطلاق السودان عملية شريان الحياة. إن التعاون المثالي لحكومة السودان مع أجهزة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جعل عملية شريان الحياة فريدة من حيث أن حكومة السودان ظلت تسير البوارج النهرية والقطارات والناقلات لتحمل الغذاء ومواد الإغاثة إلى كل المحتاجين بمن فيهم الذين يوجدون بمناطق يسيطر عليها التمرد الذي يقود حربا على البلاد.

ووفر اتفاق السلم الذي مضى عام على إبرامه ما يسمى "بروتوكول لوساكا"، الظروف اللازمة لأن يبدأ البلد التعمير في المجال الاقتصادي في ظل السلام، ولأن يتغلب على النتائج المأساوية لحرب دامية مدمرة استمرت زهاء ثلاثة عقود. وأود أن أذكر بأن الحرب دمرت النسيج الانتاجي للبلد وأن أكثر من ٨٠ في المائة من الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية أصابها الضرر أو دمرت تدميرا كاملا. وبالإضافة إلى ذلك أدت الحرب إلى تشريد حوالي ٣,٥ مليون مواطن في الداخل وجعلت الآلاف لاجئين.

والمهام التي نواجهها ضخمة. فيجب إعادة بناء الهياكل الأساسية للبلد. ويجب أن تتوفر على وجه السرعة الظروف اللازمة لإعادة توطين المشردين واللاجئين. وتتضمن هذه الظروف إزالة الألغام في البلد وإيجاد فرص للعمل وتوفير المساعدات الغذائية والصحية. وعلاوة على ذلك يتعين علينا الوفاء باحتياجات حوالي ٩٠ ألفا من الجنود سيجري تسريحهم قريبا بموجب أحكام بروتوكول لوساكا.

وتبذل حكومتي قصارى جهدها لتخفيف العبء الثقيل للحرب حتى تتحسن على المدى القصير الظروف المعيشية للسكان تحسنا كبيرا. وفي هذا السياق تخصص موارد هامة للمجالات الاجتماعية ولتطوير الأنشطة الانتاجية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك شرعنا في عملية التكيف الهيكلي وبرامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي بغية إنعاش جميع مجالات النشاط الوطني. ومن ناحية أخرى تجرى مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وبلدان مانحة لحل مشكلة الدين الخارجي الواقع على أنغولا.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، عقدت حكومة أنغولا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من الاتحاد الأوروبي، مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين في بروتوكسل. وكان الهدف من هذا المؤتمر تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج إنعاش المجتمع والمصالحة الوطنية. وهذا البرنامج الذي سينفذ في غضون السنتين القادمتين يشكل الأساس الرئيسي لعمل ملموس يستهدف خلق ظروف تفي بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة البناء الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والدعم الغامر الذي وفرته البلدان المانحة والمؤسسات المالية في مؤتمر المائدة المستديرة يؤكد ثقة المجتمع الدولي بنجاح البرنامج وبعملية التهدئة والمصالحة الوطنية في أنغولا.

السلك الدبلوماسي المعتمدون لدى السودان في زيارة لقرى السلام ومنطقة جبال النوبة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحالي مدى الأمن والاستقرار والتعايش السلمي الذي ينعم به المواطنون هناك بما يدحض ما يروجه أعداء السودان من مزاعم وافتراءات.

لم تكتف حكومة السودان ببرنامج شريان الحياة في سعيها من أجل مساعدة مواطنيها الذين وقعوا ضحية الحرب المفروضة على البلاد، بل تجاوبت مع مبادرة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر الهادفة إلى إغاثة المواطنين الذين يعانون من عمى الأنهار ودودة غينيا. فأعلنت حكومة السودان وقفا لإطلاق النار من طرف واحد لمدة شهرين ابتداء من نهاية آذار/مارس ١٩٩٥ ثم مددته لشهرين حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥. وبجانب الآثار الإنسانية التي ترتبت على وقف إطلاق النار لأربعة أشهر، فقد مكن وقف إطلاق النار وكالات الأمم المتحدة من التعجيل ببرامج الرعاية الصحية وتطعيم الأطفال.

إن جدية وحرص حكومة السودان في تحقيق السلام من الداخل كان لهما صداهما الإيجابي لدى المواطن في داخل السودان. وقد كان من مؤشرات هذا التجاوب نزوح عشرات الآلاف من المواطنين والعسكريين من مناطق حركة التمرد إلى المناطق التي استعادتها الحكومة ومباشرتهم لأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية في استقرار وأمن انعكس في تمكنهم من انتاج غذائهم وبالقدر الذي ربما حقق لهم الاكتفاء، وهو ما أكدته تقرير الأمين العام.

كما ذكرنا آنفا فإن السودان لم يدخر جهدا في سبيل ترقية تعاونه مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغرض تهيئة أحسن الظروف للعمل في السودان متى ما لم يتعارض ذلك مع احتياجاته الأمنية الهادفة إلى إحلال السلام في الجنوب وهو الهدف الإنساني الأسمى. ولا يفوتني أن أذكر الدور الهام الذي كانت تقوم به ولا تزال مفوضية العمل الطوعي من تسهيل لعمل أكثر من خمسين منظمة طوعية أجنبية بالبلاد تعمل في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والإغاثة وذلك من خلال تقديم الخدمات الخاصة بأذونات التحرك والسفر والتأشيرات والاعفاءات الجمركية بسرعة واهتمام. واستشعارا من الحكومة السودانية بأهمية عمل تلك المنظمات في البلاد وتقديرا لدورها، وبعد إجراء الدراسات حول توحيد قنوات التعامل مع الجهات العاملة في شريان الحياة والمنظمات الأجنبية

لا شك أن السودان لم يأل جهدا في سبيل تسيير ونجاح عملية شريان الحياة. فبالإضافة إلى مشاركته الفعلية كماتح للغذاء، قدم تسهيلات لا تنكر في سبيل استمرارية العملية ونجاحها. فقد عمل السودان جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة في إجراء المسوحات لمعرفة احتياجات المحتاجين وتم إجراء تلك المسوحات بكفاءة ويسر. وفي إطار نفس التعاون جرت مسوحات للمحاصيل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

إن تعاون السودان مع المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية الأجنبية، في سبيل انسياب العون الإنساني تعاون كبير ويغطي أبعادا كثيرة ووجد إشادة وتقديرا من الأمم المتحدة أبرزتها قرارات الجمعية العامة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي يشير إلى تمكن عملية شريان الحياة من غوث كل المحتاجين.

إن إشارة التقرير في الفقرات ١٥ و ١٦ و ٩٠ من ملاحظاته الختامية بأن عملية شريان الحياة شهدت تطورا كبيرا منذ انشائها عام ١٩٨٩ تؤكد جدية حكومة السودان في دعمها وبالمستوى الذي حولها من برنامج قصير الأجل إلى برنامج عريض يشتمل على أنشطة توفير الأمن الغذائي للأسر وإمداد الماء النقي والمرافق الصحية والمأوى الأساسي والطعام مقابل العمل من أجل دعم الانتاج الزراعي وإنعاش القطاع الصحي وتوفير التعليم الأساسي وبناء القدرات وغيرها من الأنشطة. كما أن الفقرة ٩١ تشير إلى أن المناطق التي تصلها العملية بلغت ١٠٤ مناطق عام ١٩٩٥ بعد أن كانت ثمان مناطق عام ١٩٨٩، فزاد بذلك عدد المواطنين الذين تخدمهم العملية، بعد أن توسعت أنشطتها.

وكشفت الحكومة من مساعيها لانقاذ المواطنين الذين تعرضوا للتشريد بواسطة التمرد في جبال النوبة، فقامت ببناء قرى للسلام في المنطقة التي ذكر التقرير أنها تأوي في الوقت الحاضر أكثر من مائة ألف من أبناء جبال النوبة، مما مكن الأمم المتحدة من إجراء تقييم ومسوحات في مناطق عديدة في تلك المنطقة للمرة الأولى منذ عدة سنوات، رغم أن المنطقة لا تقع في دائرة عملية شريان الحياة وتتمتع الآن بالاستقرار التام. وقد شهد سفراء ودبلوماسيو

صممت كما جاء في ديباجتها لخدمة المدنيين من النساء والأطفال المتأثرين بالحرب.

٣ - دراسة تأثير مخالفات عملية شريان الحياة وهي كثيرة ومرصودة على عملية مسار السلام في البلاد. وهو ما سيوفر الاستقرار ومن ثم الاستغناء عن الإغاثة وإراحة المانحين الذين أقعدهم الأعباء والانصراف لمناطق احتياج أخرى.

لقد كانت زيارة السفير عطاء الكريم للسودان فرصة لتأكيد أهمية قيادته الفعلية لفريق المراجعة وضرورة بقاء الصلاحيات في يده لإدارة وتوجيه العملية والاشراف على دراستها وإعداد تقريرها واستعانت به بمن يشاء في إطار جمع المعلومات وتحليلها.

إن تقرير الأمين العام تعرض لبعض الموضوعات مركزا على جوانبها السلبية مثل حالات خطف بعض موظفي الأمم المتحدة والاستيلاء على مواد الإغاثة لغير أغراضها الإنسانية، ويلاحظ أن التقرير أورد في أكثر من مجال تلك الأحداث المؤسفة دون أن يشير إلى الجهة التي قامت بها. لقد حرصت الحكومة كما أكدنا في أكثر من موقع على التعاون مع الأمم المتحدة حتى أنها سعت إلى إطلاق سراح ممثل منظمة CCM الإيطالية التي كانت تعمل في منطقة فاربانق كما فعلت الشيء نفسه لإطلاق سراح ممثل منظمة أطباء بلا حدود البلجيكية رغم دخوله السودان دون تأشيرة دخول وعملت على تسليمه للأمم المتحدة.

لقد وصف التقرير تناول وسائل الإعلام السودانية لقضية خرق إحدى المنظمات غير الحكومية لمبادئ عملية شريان الحياة بأنه مزاعم، وهذا وصف غير صحيح، ذلك لأن الإساءة لمبادئ عملية شريان الحياة وأهمها الشفافية قد حدثت من أكثر من منظمة، وتم احاطة إدارة المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بكل تلك التجاوزات وعولج بعضها بينما ترك البعض الآخر آثاره السلبية على شفافية العملية.

إن الظروف التي أدت إلى توقف منح الإذن لطائرة الهيركيوليز C-130 تعود كذلك إلى موضوع الشفافية ذلك لأن الحكومة ليست في موقف يمكنها من الإلمام بتسيير رحلاتها أو الوقوف على ذلك التسيير وذلك لغياب الحكومة عن موقع انطلاق

قامت بدمج مفوضية العمل الطوعي ومفوضية الإغاثة وإعادة التعمير وقد صدر قرار رئاسي من السيد رئيس الجمهورية في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري في هذا المعنى بغرض تقنين وتوحيد جهات صنع القرار وتنسيق العمل وانسيابه بالكفاءة اللازمة.

ليس أدل على حرص السودان على مواصلة عملية شريان الحياة وقيامها بواجباتها من موافقته على ترشيح السفير عطاء الكريم رئيسا لفريق مراجعة شريان الحياة. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنزف له التهنية بمناسبة اختياره لهذا المنصب الرفيع متمنين له التوفيق. وقد قام بالفعل بزيارة الخرطوم ومن بعده السفير تراكسلار خلال الفترة من ١٩-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري. وقد كانت زيارتهما فرصة جيدة لنؤكد مرة أخرى التزامنا تجاه شريان الحياة وأهمية مراجعته خاصة وأنها نريد أن تكون المراجعة عاملا من عوامل بناء الثقة تزيل ما علق بأداء عملية شريان الحياة من سلبيات، كما نريد لها أن تؤكد على مبادئ الحيدة والشفافية والمحاسبية بالإضافة إلى تحقيق الفاعلية والكفاءة اللزمتين. لقد كانت الزيارة فرصة مناسبة لتناول الصعاب التي تنتاب برنامج عملية شريان الحياة الذي امتد به الزمن لست سنوات وصار يشكل عملية مزمنة وفي مقابل نشوء احتياجات إغاثية في أماكن أخرى من العالم بالإضافة إلى الأعباء الذي بدا على المانحين.

يشكل كل ذلك وضعا أو معادلة تحتم القيام بالمراجعة والجرد الذي يؤدي إلى ترشيد ما هو متاح من تمويل وتوظيفه بالصور الجيدة. وكما تعلمون فقد حدثت تغيرات وتطورات كثيرة منذ آخر مراجعة لعملية شريان الحياة، مثلا استعادة الحكومة لكثير من المناطق من براثن التمرد الذي تم حصره في شريط حدودي ضيق، وقد ترتب على ذلك عودة العديد من مواطنينا إلى مناطق الحكومة الآمنة، وهو أمر يستوجب إعادة برمجة توزيع الإغاثة لتناسب وحجم المدنيين من النساء والأطفال في مواقع تواجههم الفعلية. كل ذلك جعلنا نقترح إضافة بنود لصلاحيات فريق المراجعة تتمثل في الآتي:

١ - مراجعة ميزانية الأمم المتحدة وكيفية توزيعها.

٢ - إجراء دراسات احصائية لمعرفة عدد المنتفعين فعليا من العون المقدم لأن عملية شريان الحياة نفسها

وفعالا يعنى بقضايا النزوح والنازحين وتنسيق الجهد الطوعي الدولي والداخلي لخدمة المواطنين.

إن ما ذكره التقرير حول اللاجئين الاريتريين في السودان يشير الالهتمام حيث حرص التقرير على إبراز استعداد اريتريا لاستقبال لاجئها وشروعها في بناء الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية لهذا الغرض. وكل ما أورده التقرير من إشارة لدور السودان هو تأكيد عدم مغادرة هؤلاء اللاجئين لأراضيها. إن الحقيقة التي تعرفها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ويعلمها المجتمع الدولي هي أن اريتريا عبرت عن عدم استعدادها لاستقبال اللاجئين بدعوى عدم توفر الهياكل الأساسية الكافية إلا بالقدر الذي يسمح بعودة من ترغب هي في عودتهم.

تولي الحكومة اهتماما كبيرا بمسار عملية السلام الذي هو أصل العمل الإنساني وهيأت كل الظروف لتحقيقه، ولا تزال عملية السلام من الداخل تثبت نجاحا يوميا في إطار الحكم الفدرالي الذي يتيح المشاركة الفاعلة في الحكم ويهيئ الظروف المواتية للأنشطة المعيشية، اقتصادية كانت أم اجتماعية، حيث يجد ذلك تجاوبا متزايدا من المواطنين تؤكد العودة المتصاعدة لأعداد كبيرة منهم لديارهم.

في الختام نكرر، التزام السودان الكامل بإغاثة مواطنيه أينما كانوا. ونعلن من هذا المنبر ترحيبنا بمبادرات وإسهامات المجتمع الدولي كافة، ممثلا في الأمم المتحدة والدول المانحة والمنظمات الطوعية، على ما تقدمه. كما نرجو أن يتواصل هذا الجهد لمزيد من التعاون الواسع لتحقيق الأهداف الإنسانية. وستظل الحكومة السودانية مفتوحة الأبواب لكل ما فيه الخير والتطور لأبناء الوطن الواحد.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشرف بالتحدث بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين عن البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال. وأود، في بداية حديثي، أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/50/203).

إن الأمم المتحدة قد شاركت بطرق مختلفة في البحث عن حل لسلسلة الأزمات التي تميزت بها الأزمنة المعاصرة. وفي هذا العالم الذي يتغير بسرعة، اعترفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالحاجة العاجلة إلى وضع طرق ووسائل لمواجهة تلك الأزمات.

الرحلات إضافة إلى ما توفر من معلومات عن نقلها لمواد عسكرية.

وبما أن القطاع الجنوبي يشهد عمليات تهدف إلى استتباب الأمن والنظام، وأن حركة التمرد نفسها، بدعم خارجي، تقوم بعمليات كبيرة في هذا القطاع، ونظرا لغياب الحكومة عن مكان انطلاق عمليات الاغاثة حيث تتواجد كل الأطراف الأخرى ما عدا الحكومة، وكل ذلك يجعل أمر المطالبة بالشفافية عن طريق التواجد الفعلي شيئا مشروعا يسند ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على احترام سيادة الدول على أراضيها. ونأمل أن تحقق عملية المراجعة القائمة الآن هذا الهدف أو أن تعمل هذه الطائفة من أية منطقة داخل السودان أو تهبط في مدينة جوبا قبل توجهها لمناطق تواجد المتمردين.

إن مبدأ الشفافية والفاعلية والكفاءة وخفض نفقات عملية شريان الحياة لن يجد طريقه للتحقيق إلا إذا نظر المجتمع الدولي بجدية إلى اقتراح حكومة السودان بنقل كافة عمليات الاغاثة إلى مختلف المناطق من داخل الأراضي السودانية. لقد أثبت السودان التزامه المبدئي بعدم استخدام الغذاء كسلاح ضد معارضيه؛ وقد ظلت الحكومة تسير البوارج النهرية والقطارات والناقلات حاملة الغذاء ومواد الاغاثة الأخرى إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة التمرد. وستستمر الحكومة على هذا المنوال إلى أن يقيض الله السلام ويزيل دواعي الاغاثة.

دأب السودان على تقديم العون للاجئين رغم ظروفه الاقتصادية المعروفة حيث يستضيف السودان أكثر من مليون لاجئ ويقدم من موارده المحدودة نحو ٩٠ في المائة من احتياجات هؤلاء اللاجئين، في حين لا يتجاوز ما يقدمه المجتمع الدولي ١٠ في المائة من إجمالي هذه الاحتياجات. وقد تلاحظ إغفال تقرير الأمين العام لهذه النقطة عند استعراضه للمعونات المقدمة للاجئين من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. كما أن للحكومة السودانية تجربة حية للتعاون مع المجتمع الدولي في تقديم العون للمحتاجين والنازحين حيث فتح السودان أبوابه للعمل الطوعي الأجنبي من مختلف دول العالم لتقديم خدماته للمواطنين السودانيين النازحين دون أي قيود أو شروط إلا تلك التي تمس أمننا القومي. بل ذهبت تجربة السودان إلى أبعد مدى في هذا الشأن بإنشائه جهازا حكوميا قادرا

مساندة سياسية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة. أما عدم المحافظة على هذا التمييز فيه مخاطرة تتمثل ليس فقط في احتمال إضعاف فعالية المساعدة الإنسانية بل أيضا احتمال مجانبة مبادئ القرار ١٨٢/٤٦. وفي التحليل النهائي، من غير المجدي تقديم المساعدة الإنسانية، سواء لمواجهة الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يسببها الإنسان، إذا ما كانت هذا المساعدة تؤدي مهمتها في فراغ.

وتعلّق مجموعة ال ٧٧ والصين أيضا أهمية كبيرة على قضية تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة. إن القضايا الأساسية المتعلقة بهذا الموضوع قد بينتها الجمعية العامة في الآونة الأخيرة في القرار ١٣٩/٤٩ ألف، ثم عززها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥. وتشمل تلك القضايا بصفة خاصة الحاجة إلى وضع وتعزيز عملية تنسيق على نطاق النظم كلها، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وإلى تحسين المقدرة على القيام باستجابات إنسانية سريعة ومنسقة.

والأهم من ذلك أن إدارة الشؤون الإنسانية والأطراف الأخرى المعنية، بما فيها السلطات الوطنية، بحاجة إلى زيادة تطوير تعاونها في هذا الميدان. وبالتالي، فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام الشامل والتحليلي، على النحو المطلوب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أنه يوفر أساسا لمزيد من دراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه.

وتلاحظ أيضا مجموعة ال ٧٧ والصين مختلف المجالات أو المواضيع البرنامجية التي ركزت عليها إدارة الشؤون الإنسانية أثناء السنة الماضية، كما هو مبين في الوثيقة A/50/203. وجميعها مجالات هامة فعلا، لا سيما بالنسبة لتوسيع وتقوية مشاركة الكيانات ذات الصلة في الأنشطة الإنسانية وفي تقوية دعم التنسيق داخل البلدان. وكنا نود أن نعلّق على جميع هذه المسائل بقدر أكبر من التفصيل. ولكن، نظرا لضيق الوقت، سأقصر ملاحظاتي على واحدة من الأدوات الرئيسية الموفرة لإدارة الشؤون الإنسانية لتعزيز التنسيق، وهي على وجه التحديد الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ.

يلاحظ القرار ١٣٩/٤٩ ألف جدوى الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ للوكالات التنفيذية،

لقد وفر للأمم المتحدة، باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، إطار تنفيذي لتنسيق العمل الدولي من أجل المساعدة الإنسانية والكوارث الطبيعية، والقرار إطار مرجعي يؤكد، من ناحية، على أهمية المبادئ التوجيهية لعمل الأمم المتحدة الإنساني، وخصوصا على مبادئ عدم التحيز والحياد، ومن ناحية أخرى، على الحاجة إلى وضع المساعدة الإنسانية في سياق إنمائي في سبيل كسر دائرة اعتماد السكان على تلقي تلك المساعدة.

وفي هذا الشأن، فمن المسائل الهامة لمجموعة ال ٧٧ والصين الحاجة إلى التركيز على أن يكون أثر المساعدة الإنسانية ذات طابع مستدام في سياق السلسلة المتصلة ما بين الغوث وإعادة التأهيل والتنمية، خصوصا فيما يتعلق بمعالجة الكوارث الطبيعية. ومرد ذلك أن الكوارث الطبيعية، في حالات كثيرة، يغلب أن يكون تأثيرها في البلدان النامية أشد، بسبب ما هو موجود من قبل من نقص حاد فيما يلزم من مأوى ومن مرافق البنية التحتية. والفقر المطلق والبؤس ينتجان، أو يتفاقمان، عندما تنتهي الأزمة الأصلية. إن قابلية البلدان النامية للتأثر بعواقب الكوارث الطبيعية تكون بذلك أكبر من قابلية البلدان المصنعة لذلك التأثر. ومن ذلك ينجم أهمية توسيع التركيز في عملية المساعدة في مرحلة الغوث ثم التأهيل، بحيث تشمل المساعدة أيضا مرحلة التنمية في السلسلة المشار إليها، وأهمية تفادي منظور قصير الأجل يتمثل في الغوث الفوري. إن ذلك أمر لازم لكفالة فعالية تلك المساعدة في الاسهام في عملية التنمية الشاملة، وفي تعزيزها.

وإذا ما نظرنا إلى سلسلة المراحل المذكورة من زاوية الانهيارات التي تحدث بانتظام أو "الانفجار الاجتماعي إلى الداخل"، يصبح الأمر أشد تعقيدا، بمعنى أن فعالية المساعدة الإنسانية في إسهامها في إعادة بناء المجتمع قوضته النزاعات، تصبح رهنا بمقدار فعالية معالجة المشاكل السياسية الكامنة وراء حالات الطوارئ هذه.

ويبدو، في أحسن الأحوال، أن النهج الذي ينبغي سلوكه في هذا الوقت هو نهج يتعين تقريره حسب كل بلد، كما جاء ذلك في A/50/203. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن ننوه بأهمية التمييز بين المساعدة الإنسانية والبرامج الأطول أجلا للمساعدة على التنمية، وبين عملية إعادة البناء السياسي. فالعملية الأخيرة تقتضي

عمل الهيئات التي تشكل إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ونشني عليه، ولا سيما مساهمتها في تنفيذ استراتيجية يوكوهاما.

كما أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعتبر أيضا مسألة الإنذار المبكر، التي تناولتها بالنقاش الفقرة ١٤٥ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/50/203، مسألة أساسية بشكل خاص في سياق مكافحة الكوارث الطبيعية واتقاء آثارها وتخفيفها. وكما جاء أيضا في تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/50/526 عن قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية، يشكل الإنذار الفعال في حينه قيمة أساسية لتجنب الخسائر وحماية الموارد، لا سيما عندما تبدأ البلدان في دمج سياسات الحد من الكوارث في خططها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، فإن الحاجة إلى نقل التكنولوجيات المتصلة بالإنذار المبكر إلى البلدان النامية، حاجة ماسة. وقد انعكست هذه الحاجة أيضا في قرار الجمعية العامة ٢٢/٤٩، الذي اتخذ العام الماضي، وتتوفر معرفة ووسائل تقنية كافية في المسائل المتعلقة بالإنذار المبكر والوقاية لتجنب تحول الكوارث الطبيعية إلى مآسي أكبر. وكما اقترح في استراتيجية يوكوهاما، ينبغي إتاحة هذه المعرفة للبلدان النامية بشروط مواتية وبوصفها جزءا من التعاون التقني.

بيد أن مسألة تدابير الإنذار المبكر، بالنسبة للطوارئ غير الطبيعية، ستتطلب مزيدا من الدراسة من جانب الدول الأعضاء للتأكد من أن هذه التدابير في حد ذاتها، والأعمال الوقائية التي قد يجري التفكير فيها أو تنشأ عنها، يتم تنفيذها وفقا للمبادئ الواردة في القرار ١٨٢/٤٦، وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على الحكومات أن تدرس هذه المسألة في ذاتها ومن حيث علاقاتها بالمسائل الأخرى ذات الصلة.

وأخيرا، تتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى اعتماد قرار قصير بشأن البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال بهدف النهوض بالنظر في مختلف المسائل المتصلة بتقوية التنسيق والمساعدة الإنسانية والمساعدة الفوتية في حالة الطوارئ التي تقدمها الأمم المتحدة، بما فيها الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ.

السيد بيرن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي أولا أن أعرب عن ارتياح وفدي

ولا سيما لزيادة قدرتها على التصدي فورا للاحتياجات العاجلة في المراحل الأولية من الكوارث الطبيعية. فضلا عن ذلك اعترف بالحاجة إلى الاحتفاظ بمستوى كاف من الموارد في الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ وكذلك بزيادة مستوى موارده ليتمكن من الاستجابة لحالات الطوارئ الجديدة في أي وقت.

وبالتالي، فإننا ندعو المانحين إلى زيادة مساهماتهم، لا سيما إذا كانت المنظمات تواجه صعوبة في تسديد الأموال من مواردها الخاصة. ومع ذلك، توجد حاجة أساسية لتغذية الصندوق في الوقت المناسب، نظرا لأن التأخير في تسديد الأموال قد يحد كثيرا من قدرة الصندوق على تلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ. كما أن التسديد المنتظم من قبل المنظمات المدينة حاسم أيضا. لذلك، ندعو جميع الوكالات للاستجابة بسرعة لتغذية الصندوق.

وهناك مسألة أخرى من المؤكد لدينا أن الدول الأعضاء منشغلة بها، وهي تتصل بأمن وسلامة الذين يضطربون بالأنشطة الانسانية. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي قدرا أكبر من الاهتمام للأخطار التي تهدد السلامة الشخصية للعاملين في مجال الأنشطة الانسانية.

أود الآن أن أتناول بإيجاز مسألة الحد من الكوارث الطبيعية، التي تتصل اتصالا وثيقا بمسألة المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوتية في حالات الكوارث وعمليات الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ. وبفضل القرار ٢٣٦/٤٤، المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الذي أعلن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، اعترفت الجمعية العامة بالحاجة إلى القيام بعمل دولي مشترك بغية تخفيف أخطار الكوارث الطبيعية التي تهدد الانسان، إن لم يكن إزالتها كليا، وذلك بوضع برنامج عمل للوقاية وإدارة الأخطار. وقد وفر إطار العمل الدولي الوارد في مرفق القرار ٢٣٦/٤٤ سياقا للعمل الدولي، لا سيما المساعدة الإنسانية، للحد من الكوارث الطبيعية. بيد أنه يجب علينا أن نعرب عن القلق - الذي انعكس أيضا في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٩٥ بـ - إزاء التقييد المالي المتواصل فيما يتعلق بالدعم الفعال لإطار العمل الدولي للعقد، وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء وجميع المشاركين الآخرين في العقد لتوفير موارد مالية كافية. ومع ذلك فإننا نلاحظ،

ومسألة سلامة العاملين في مجال الإغاثة من موظفي الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية مسألة تشغل بال حكومتي كثيرا. والنرويج تحث الأمم المتحدة على مواصلة وتعزيز أعمالها الرامية الى تأمين سلامة العاملين في مجال الإغاثة.

ومن المهم حتى، في حالات الأزمات الحادة، ألا تغيب عن البال الاحتياجات المستقبلية للإصلاح والتنمية الأطول أجلا في مناطق الأزمات. ومن العناصر الهامة في هذا الصدد أن توجد منظمات ومؤسسات محلية. وينبغي أن تدرك مؤسسات الأمم المتحدة والبلدان المانحة أهمية التعاون مع المجتمعات المحلية في مجال تعزيز القدرة المحلية على السيطرة على الأزمة وأن تؤدي دورا نشطا في زيادة تنمية المنطقة المعنية. وبالإمكان أن تصبح المنظمات المحلية غير الحكومية شريكة بناة وأن تسهم في ذلك الى الحد الممكن.

ويتبين مرة أخرى من التجربة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا وحالات أخرى من الطوارئ المعقدة التي يتعرض فيها المدنيون لانتهاكات حقوق الإنسان ووحشية الحرب أن ثمة ضرورة للتشديد على احترام القانون الإنساني الدولي. وتطلع النرويج الى المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، باعتباره فرصة هامة أمام المجتمع الدولي لتعزيز جهوده العالمية في هذا الميدان.

وسيعود مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين الى أوطانهم في يوغوسلافيا السابقة في السنوات القادمة. ونحن في عملية إعادة التوطين الضخمة هذه مضطرون الى أن نتصدى لمسألة حماية واحترام حقوق الإنسان بجدية ودقة بالغين. فالعودة يجب أن تتم في أمان وكرامة. وقد نادى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوفير دعم دولي لتوفير شبكة حماية محكمة. ولبت حكومتي هذا النداء وستوفر عددا كبيرا من أفراد الحماية وستقدم موارد مالية لعملية المفوضية. والعودة غير المنظمة للمشردين داخليا واللاجئين الى المناطق التي مزقتها الحرب في يوغوسلافيا السابقة أمر محفوف بالخطر، وقد يشكل تهديدا خطيرا لاتفاق دايتون للسلام. ويجب ألا يدخر جهد لتلافي وقوع أي مأساة من هذا القبيل.

السيد فاوولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أعيد التأكيد على تقديم الدعم لإدارة الشؤون

للتقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. ويتبين من التقرير أن منظومة الأمم المتحدة ستستجيب لتحديات تحسين آليات التنسيق.

فالتنسيق الفعال مهم ليس فقط لتيسير عمل وكالات الأمم المتحدة والحكومات، ولكن له هدف رئيسي آخر وهو إتاحة أكبر عدد من الموارد بسرعة الى الذين يحتاجون إليها حقا. والتأكد من أن الموارد المتاحة تنفق بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية جزء من التزامنا نحو ضحايا الصراعات والكوارث. لذلك، ترحب حكومتي بالجهود التي يبذلها منسق المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ لتعزيز التعاون بين إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلم وإدارة الشؤون السياسية.

إن الحاجة للتنسيق داخل البلدان التي تتلقى أشكالا مختلفة من المساعدة الإنسانية حاجة واضحة. ويرحب وفدي بما يجري من صقل لإجراءات التنسيق وزيادة تطويرها، ومن الأمثلة على ذلك تعيين منسقين للشؤون الإنسانية. وترتيب التعاون الموسع بين إدارة الشؤون الإنسانية والمجلس النرويجي للاجئين مثال آخر على دعم التنسيق داخل البلدان، شأنه في ذلك شأن الترتيبين المماثلين اللذين يشملان مجلس اللاجئين الدانمركي والوكالة السويدية لخدمات الانقاذ.

وتساعد النداءات الموحدة على تزويد المانحين برؤية متوازنة لمجموع الاحتياجات. والنرويج ترحب بإدراج النداءات من أجل مشاريع المنظمات غير الحكومية ضمن النداءات الموحدة. فذلك يعطي فكرة أكمل ويوضح دور المنظمات غير الحكومية في عمليات الإغاثة. بيد أننا نرى بالإمكان زيادة تعزيز عملية وضع أولويات أكثر تحديدا في إطار النداءات.

ولا بد الآن من تكثيف الجهود الرامية الى توسيع قاعدة المانحين. وهذا أمر مهم للتوصل الى تقاسم دولي للأعباء بشكل معقول بدرجة أكبر وتأمين التمويل الإضافي للإغاثة الإنسانية.

تنسيق ذات أهمية خاصة وقد أحطنا علما بإقرار الأمين العام بأنه "لم تتحقق بعد الاستفادة الكاملة من وجود اللجنة" (A/50/203، الفقرة ٣٦). ولتيسير التحول الهادئ من حالة الطوارئ الى مرحلة التأهيل والإصلاح في أي أزمة، ترى كندا أن تضع الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز إجراءات تنسيق جديدة تدعم حسب الضرورة من الموارد المتاحة. ونرجو أن ينظر الأمين العام في إمكانية قيام اللجنة الدائمة وفريقها العامل ووحدة الدعم بها بدور أكبر في تأمين تكامل الجهود المتعلقة بالإغاثة والتأهيل والتنمية التي تقوم بها الأمم المتحدة، على أساس مستمر.

ونحن نرحب بتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تعيين منسقين قطريين للشؤون الإنسانية. ومن المهم أن يتلقى منسقو الشؤون الإنسانية الدعم المستمر من اللجنة الدائمة كي يتمكنوا من إجراء التنسيق الفعال المشترك بين الوكالات في الميدان.

وتعيد كندا تأكيد مطالبتها بأن يستكشف الأمين العام وسائل تحسين التحليل والاستفادة من المعلومات المتعلقة بالإبذار المبكر بالكوارث وبالصراعات، وخاصة عن طريق المفوض السامي لحقوق الإنسان والمفوضة السامية لشؤون اللاجئين. وهذا ليس نداء من أجل المزيد من البيانات وإنما من أجل عملية يمكن بها لمتخذي القرارات أن يستخدموا المعلومات المتاحة بمزيد من اليسر. ويصبح الإبذار المبكر ضروريا لتمكين الدول من اتخاذ الإجراءات الدبلوماسية الوقائية وبالتالي تلافي الحاجة الفعلية للمساعدة الإنسانية. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الإنسانية لتطوير قدرة الأمم المتحدة في مجال الإبذار المبكر وتحديد سبل البدء بالإجراءات التصحيحية التي يتبعها المجتمع الدولي لدى تلقي هذا الإبذار المبكر. وتبين تجربتنا في رواندا أنه لا بديل عن العمل المبكر لتفادي المآسي.

وفي تقرير الأمين العام، يلاحظ أنه من الأمور الهامة

الإنسانية في مهمة التنسيق المكلفة بها، من قادة مجموعة السبعة لدى اجتماعهم في هاليفاكس في حزيران/يونيه. وكما يوضح تقرير الأمين العام، لم تكن الحاجة الى التنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية في يوم من الأيام أكثر منها اليوم. فأعداد المتضررين من حالات الطوارئ المعقدة قد ارتفعت بشكل كبير لتصل الى عشرات الملايين. وتأتي البوسنة ورواندا والصومال وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة الأخرى ضمن الصور التي تعبر عن هذا العقد الأول الذي يأتي في أعقاب الحرب الباردة. واسمحوا لي أن أعيد التأكيد في البداية على التزام كندا بالعمل مع إدارة الشؤون الإنسانية فيما تبذله من جهود للوفاء بولايتها المحفوفة بالمخاطر.

ويتطلب التنسيق الفعال تحديد الأولويات. وخطة عمل إدارة الشؤون الإنسانية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، هي خطوة أولى تحظى بالترحيب. وما يتبقى هو ضرورة إجراء تحليل أوضح للمهام الأساسية للإدارة وزيادة تحديد معالم المسؤوليات الإنسانية بين برامج الأمم المتحدة ووكالاتها. وما يدعونا للقلق هو أن خطة عمل الإدارة تعمل ببساطة على تجميع الأنشطة القائمة في مجموعات دون تحديد لأولويات واضحة. ويدعو هذا الإخفاق الى الدهشة في ضوء الموارد المالية المحدودة في الإدارة وفي ظل القيود العامة على ميزانية الأمم المتحدة.

وقد تلقى المانحون عددا كبيرا من طلبات التمويل من إدارة الشؤون الإنسانية على مدى السنوات القليلة الماضية. وثمة خشية من أنه لو فشلت الإدارة في تحديد الأولويات وتنسيق نداءاتها فإن المانحين هم الذين سيحددون أولويات المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة على أساس مخصص بسبب انعدام التنسيق. والتزام الإدارة بوضع استراتيجية مالية تتيح استمرارها لأجل طويل أمر مشجع وضروري لزيادة تأمين وضعها المالي. ومن المفيد بوجه خاص أن تعرض ميزانية شاملة تتضمن احتياجات التمويل المقررة والخارجة عن الميزانية على السواء.

(تكلم بالانكليزية)

"كفالة عدم استخدام البرامج الإنسانية كبديل عن العمل اللازم لعكس اتجاه ديناميات الحروب والظروف التي تؤدي الى النزاع المسلح". (A/50/203، الفقرة ١٨)

والتنسيق الفعال يتطلب أيضا وجود الأدوات المناسبة؛ ومما يسرنا أن الأدوات التي تضمنتها الولاية في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ بدأت تتشكل، وأصبحت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هيئة

حقيقيا في جهودنا الرامية الى دعم تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الكوارث. وجرى اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الصيف أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتستعرض الآن الوكالات والمنظمات والصناديق والبرامج المعنية قدرات كل منها في مجالات المساعدة الإنسانية. ومن شأن ذلك أن يسفر عن المساعدة على تحقيق استجابة تكميلية أكبر لحالات الطوارئ. ونحن نتطلع الى الحصول على تقاريرها والى التحليل والتوصيات الصادرة عن إدارة الشؤون الإنسانية. ونتوقع أن يبين ذلك أنه يمكن لمنظومة الأمم المتحدة، في الواقع، أن تعمل بأسلوب شامل ومنسق في تلبية الحاجة الى الاستعداد والى المساعدة الإنسانية. ونعتقد أن النتيجة النهائية ستكون إنقاذ عدد أكبر بكثير من الأرواح.

السيد هودوما (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسود وفد أوكرانيا، في المقام الأول، أن يشارك غيره من الوفود في الإعراب عن الامتنان للأمين العام للتقارير التي أعدها عن القضايا المطروحة للمناقشة.

وتشهد الوثائق المتاحة لنا على العمل الضخم الذي أنجز في اتقان أنشطة الأمم المتحدة الهادفة الى تقديم المساعدة الإنسانية. ونرى أن أنشطة إدارة الشؤون الإنسانية، التي نجحت في إحراز نتائج إيجابية في تحسين التعاون ودعم التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة في هذا الميدان، تستحق التقدير أيضا.

وينبغي أن نأخذ في اعتبارنا عند تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة عاملين يدعم كل منهما الآخر: وأحدهما هو الزيادة المفاجئة في عدد الأفراد الذين يحتاجون الى المساعدة الإنسانية، والآخر هو الموارد المالية المخفضة المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات. ونرى أنه من الأنسب أن يتخذ عدد من التدابير لتحسين آلية التنسيق في هذا القطاع الهام للغاية من أنشطة الأمم المتحدة. فأولا، من الضروري أن تكون لدينا آلية خاصة لكي نقيم تقييما مرضيا متطلبات المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية الخاصة؛ وثانيا، يبدو من الأمور الهامة للغاية أن نقرر الأولويات في هذا الميدان وأن نخصص الموارد الرئيسية ونركزها على هذه الأولويات؛ وثالثا، يلزم إجراء تمييز واضح بين مراحل تقديم المساعدة - حالات الطوارئ، وإعادة التأهيل،

ونحن نتفق على أن المساعدة الغوثية الإنسانية ليست بديلا عن الجهود الرامية الى معالجة الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ الإنسانية أو الى منع حدوث تلك الحالات. وفي كندا، أنشأت إدارة الشؤون الخارجية مكتبا للمسائل العالمية يعطي أهمية أكبر للدبلوماسية الوقائية.

ويبقى العمل الإنساني الفعال أساسيا عند اخفاق الدبلوماسية الوقائية. ودعم قدرة إدارة الشؤون الإنسانية على الاستجابة السريعة، بإنشاء وحدة الاستجابة العاجلة وتعزيز قسم حالات الطوارئ المعقدة، لا بد أن يعزز قدرة الإدارة على أن تقود منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة الى الأزمات الإنسانية. وتتفق جهود الإدارة في هذا المجال اتفاقا تاما مع دعوة كندا الى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على رد الفعل العاجل، الذي عرض وزير الخارجية تقريراً بشأنه على الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر.

والصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ مكمل لقدرة وكالات الأمم المتحدة على الاستجابة الفورية عند حدوث حالات طوارئ معقدة. والصندوق يحقق أهدافه. ومع ذلك، لا نريد أن نوسع ولايته حتى يتضح أنه من المستطاع استدامة دوره الموسع.

وإذا كان لجهودنا الطويلة الأجل في معالجة حالات الطوارئ الإنسانية أن تسفر عن أي أثر، فيتحتم دعم القدرات المحلية على علاج الأزمات الإنسانية. ونؤيد توصية الأمين العام بأنه على الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة أن

"تنظر في استخدام المنظمات غير الحكومية المحلية وسواها من الخبرات الفنية المحلية استخداما أوسع في تخطيط وتنفيذ أنشطة إعادة التأهيل والإغاثة." (المرجع السابق، الفقرة ١٦١)

وتطوير عمليات المشاركة الفعالة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الغوثية الإنسانية الأخرى، العامة والخاصة على السواء، أمر أساسي لتحقيق التعاون الفعال والتنسيق النشط في توصيل المساعدة الغوثية الإنسانية.

لقد وجدت إدارة الشؤون الإنسانية منذ ثلاثة أعوام فقط. وأثناء هذه الفترة القصيرة أحرزنا تقدما

وقد كانت الاستجابة لكارثة تشيرنوبيل خارج الاتحاد السوفياتي سابقا استجابة كبيرة أيضا. أما اليوم فنلاحظ، مع الأسف، أنه يجري أكثر فأكثر تنحية كارثة تشيرنوبيل جانبا داخل المنظمة. وأود أن أؤكد مرة أخرى من هذه المنصة أن المعلومات التي جمعت على مر السنين منذ وقوع الكارثة تشهد على الحاجة إلى إيلاء أكبر الاهتمام لمسألة توسيع نطاق التعاون من أجل تخفيف الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل، داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى مستوى المجتمع الدولي ككل.

ويتضمن تقرير الأمين العام معلومات كاملة تماما عن مدى الآثار الإنسانية الناجمة عن كارثة محطة توليد الطاقة النووية في تشيرنوبيل. وأود أن أذكر الجمعية بأكثر أثر مفعج من هذه الآثار، وهو أن إقليم أوكرانيا يعرف اليوم بأنه منطقة كارثة بيئية، وأن القاعدة الوراثة لهذه الأمة مهددة.

ويزيد العدد الإجمالي الذي تأثر بكارثة تشيرنوبيل في أوكرانيا على ٣,٢ مليون نسمة، يشمل مليوناً من الأطفال.

ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص نمو معدل انتشار الأمراض بين السكان عقب وقوع الكارثة. وقد ذكرت وزارة الصحة في أوكرانيا أن معدل انتشار الأمراض تضاعف، كما تضاعفت الاختلالات في نظام الغدد الصماء بما يتراوح بين عشرة أضعاف وخمسة عشر ضعفاً. ولئن كان ٤٧ في المائة من البالغين و ٥٣ في المائة من الأطفال كانوا أصحاء في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٨، فإن هذه المستويات هبطت بحلول عام ١٩٩٤ إلى ٢٨ في المائة من البالغين و ٢٧ في المائة من الأطفال.

ولكن أكثر الأمور فظاعة هو أثر الإشعاعات على مستقبل الأمة، وعلى جيلها الصاعد، وقبل كل شيء، على أطفالها الصغار.

وخلال فترة الخمس سنوات السابقة لكارثة تشيرنوبيل، بلغ عدد حالات إصابة الغدة الدرقية بالسرطان بين أطفال أوكرانيا، وفقاً لإحصاءات منظمة الصحة العالمية، ما بين أربع وخمس حالات في السنة. غير أن هذا العدد ارتفع عام ١٩٩٢ إلى ٤٧ حالة. وفي عام ١٩٩٤ أجريت عمليات جراحية لـ ٣٧ طفلاً. وبذلك

وإعادة الأمور إلى نصابها - ونرى أنه يجب إيلاء اهتمام أكبر بمسألة توفير إمكانية للإنذار والرصد المبكرين، ويشمل ذلك القدرات الوطنية التي يجب عليها الاشتراك في ذلك؛ ورابعاً، ينبغي استخدام المساعدة الإنسانية لأغراض مقرر مسبقاً في كل حالة معينة، بدلاً من أن تكون مجموعة من الخدمات الموحدة التي تقترحها المنظمات الدولية ذات الصلة.

ويبذل شعب أوكرانيا جهوداً لم يسبق لها مثيل لإزالة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل، وهو على علم تام بجسامة حالات الطوارئ وأهمية الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في إزالة الآثار اللاحقة لها.

وسيوافق الربيع القادم الذكرى السنوية العاشرة لكارثة محطة توليد الطاقة النووية، التي لم يكن لها أثر قوي على مصير الجيل الحالي من مواطني أوكرانيا وبيلاروس وروسيا فحسب، بل أن لها بعداً عالمياً أيضاً. فتشيرنوبيل لا تمت إلى الماضي فقط - فالمشاكل التي أسفرت عنها الكارثة ستظل قائمة لسنوات عديدة قادمة، وستظل هناك حاجة إلى المزيد من الموارد والجهود للتغلب عليها. وكما ذكر الأمين العام بحق في تقريره عن مشكلة تشيرنوبيل:

"فإن تشيرنوبيل هي الواقع المتمثل في كارثة إنسانية طويلة الأمد ذات أبعاد خطيرة. وهي تعني معاناة لفترة تسع سنوات متتالية ونصف السنة من التلوث وأخطاره ومن التشريد القسري والتدقيق المتواصل، وإن كان ضرورياً، من جانب الباحثين ومن التقارير المتضاربة والارتباك المتزايد في توجيهات السلطات، ومن تناقض مشاعر المجتمع الدولي." (A/50/418، الفقرة ١)

وبالنظر إلى الذكرى السنوية الحزينة القادمة، يقترح وفد أوكرانيا أن يعلن ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ يوماً دولياً لتذكر تشيرنوبيل، ويأمل أن يجري تأييد هذا الاقتراح.

وحادث محطة توليد الطاقة النووية في تشيرنوبيل، الذي يعتبر بحق أضخم كارثة بيئية وتكنولوجية في تاريخ البشرية، قد أنزل خسائر هائلة بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي لأوكرانيا. كما أنه أثار مشاكل اقتصادية وديمقراطية خطيرة، وتسبب في توترات اجتماعية ونفسية ضخمة، وأثر تأثيراً غير مباشر على المناخ الاجتماعي والسياسي في البلد.

تكون نسبة الإصابة بين الأطفال بسرطان الغدة الدرقية قد زادت ثمانية أضعاف.

وفي هذا الصدد، يجمع الخبراء على القول بأن أوكرانيا ما زالت تقترب من فترة ستشهد زيادة حادة في حالات الإصابة بأمراض ناجمة عن آثار كارثة تشيرنوبيل. وطبقا لدراسات أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، من المتوقع أن تحدث بشكل خاص زيادة في حالات الإصابة بأمراض نقص المناعة والأنيما، ومشاكل الجهاز العصبي، وأمراض التنفس، وأمراض المعدة والأمعاء، وقصور جهاز الأوعية الدموية للقلب.

ووفقا لبيانات وزارة الصحة في أوكرانيا، أدت الأمراض الناجمة عن آثار هذه الكارثة إلى إصابة ٥٠ شخص بعجز، بينما لقي أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ شخص حتفهم.

ويتعين على أوكرانيا أن تخصص اليوم حصة كبيرة من ميزانيتها لمعالجة آثار تشيرنوبيل. وفي الوقت نفسه، تشكل أزمته الاقتصادية عقبات خطيرة في وجه تنفيذ الإجراءات التشريعية التي اعتمدها فيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بتشيرنوبيل.

ووفقا لتقديرات الخبراء، يتعين على أوكرانيا أن تنفق ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية سنويا للقضاء على كل الآثار المترتبة على هذا الحادث. ومما يؤسف له أن أوكرانيا لا تتوفر لديها الإمكانيات اللازمة لتغطية نفقاتها الكبيرة المطلوبة لحل مجموعة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتصلة بإزالة الآثار المترتبة على حادث تشيرنوبيل.

وفي هذا الصدد، نقدر الإسهام المقدم من الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ميدان دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها؛ وأنشطة المنظمات الإقليمية وغيرها العاملة في هذا الميدان؛ والأنشطة والبرامج الثنائية للمنظمات غير الحكومية.

وبفضل الأمم المتحدة، يجري حاليا في أوكرانيا تنفيذ عدد من المشاريع والترتيبات المتصلة بالتعاون الدولي والتي تستهدف تقليل آثار كارثة تشيرنوبيل إلى أدنى حد ممكن.

ونحن ممتنون لمنظمة الصحة العالمية التي تتعاون بنشاط مع الهيئات ذات الصلة في وزارة الصحة الأوكرانية وأكاديميتها للعلوم الطبية في إدارة الآثار المترتبة على كارثة تشيرنوبيل. كما أننا نعلق أهمية كبيرة على برنامج تشيرنوبيل الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والذي أنشئت بمقتضاه ثلاثة مراكز في أوكرانيا لإعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي للسكان المتضررين في كارثة تشيرنوبيل.

ونحن نتطلع إلى نتيجة المشاريع الخمسة التي يجري تنفيذها تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أشير ضمن جملة أمور إلى العمل المنجز فيما يتصل بتقييم ما لمرفق "الحفظ" للمفاعل الرابع لمحطة تشيرنوبيل للطاقة النووية من آثار على البيئة.

ويجرى الآن إعداد مشاريع عديدة للأبحاث العلمية والمساعدة التقنية بالتعاون مع لجنة الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج تقديم المساعدة التقنية لبلدان كمنولث الدول المستقلة. ويجري كذلك إعداد دراسات حول حركات النويدات المشعة عن طريق النظم الإيكولوجية للأرض إلى المنتجات الزراعية وحول نقل المواد المشعة إلى المياه. ويجري تطوير استراتيجيات لإزالة التلوث، ووضع نظام للرصد البيولوجي لمستويات الإشعاع ولعدد من المشاكل الطبية المتصلة بعلاج سرطان الغدة الدرقية بين الأطفال وعمليات التفتيش الوقائي للأطفال.

وعلاوة على ذلك، يجري على صعيد ثنائي تنفيذ عدد من المشاريع التي تستهدف تقليل آثار كارثة تشيرنوبيل إلى أدنى حد ممكن بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والسويد وسويسرا وجمهورية كوريا. وبالتالي، شاركت أوكرانيا خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ في نحو ٤٥ برنامجا ومشروعا للتعاون الدولي بهدف تخفيف الآثار السلبية لكارثة تشيرنوبيل.

وعلى العموم فإن الهيكل القائم لآليات التعاون الدولي وتنسيق الجهود لإزالة الآثار الناجمة عن حادث تشيرنوبيل يعبر عن المتطلبات المرتبطة بالمرحلة الحالية للأنشطة الرامية إلى تقليل آثار الكارثة إلى أدنى حد. غير أننا نلاحظ بقلق الافتقار الواضح إلى

للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي للأراضي التي تأثرت بالتلوث الإشعاعي، وإزالة التهديد بانتشار النويدات المشعة فيما يتجاوز حدود المناطق الملوثة.

ومن شأن مثل هذا النهج الشامل لحل مشكلة تشيرنوبيل أن يؤدي، في رأينا، إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة من تعزيز السلامة الإيكولوجية في المنطقة الأوروبية.

وفي هذا السياق، يعتبر التعاون في إطار المركز العلمي والتكنولوجي الدولي للحوادث النووية والإشعاعية الذي أنشئ في أوكرانيا، وسيلة واحدة للتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بغية حسم المشاكل العلمية والتقنية الناجمة عن الوقف النهائي لتشغيل محطة تشيرنوبيل، وتعزيز إمكانيات المجتمع الدولي لمنع وقوع أية حوادث نووية وإشعاعية محتملة، وتخفيف الآثار الناجمة عن الحوادث التي وقعت، ووضع مشاريع طبية وتكنولوجية مشتركة تستخدم تشيرنوبيل كمختبر عالمي فريد. ونظرا للجانب العالمي لمشكلة تشيرنوبيل، فإننا ندعو جميع الدول والمنظمات الدولية المهمة بالموضوع إلى التعاون في إطار المركز المشار إليه. وتتاح في قاعة الجمعية العامة معلومات عن هذا المركز.

ونعتقد أن عمليات إصلاح القطاع الاقتصادي - الاجتماعي في أوكرانيا والتغلب على الآثار الناجمة عن حادث تشيرنوبيل، كان من الممكن أن تكون أقل إيلاما لسكان البلد وأقل احتياجا إلى المساعدة الدولية لو لم تكن أوكرانيا قد عانت من خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة لامثالها لجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي هذا الصدد، نتوقع أن يؤدي الشروع في عملية رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى فتح آفاق واسعة لإرساء السلام والاستقرار في منطقة البلقان، وإلى إعطاء زخم للتنمية الاقتصادية للدول المجاورة واستعادة الروابط الاقتصادية التقليدية في تلك المنطقة.

وأوكرانيا مستعدة للمشاركة في الجهود التي تبذلها دول أخرى لإنعاش الاقتصاد الذي تدمر، وتعزيز الروابط التجارية والاقتصادية التي انهارت بسبب

الموارد التي يتيحها المجتمع الدولي لحل المشاكل الطبية والبيئية والاجتماعية التي تواجه الدول المتأثرة بالحوادث.

وأود أيضا أن أوجه النظر إلى الجانب العالمي للكارثة لأن تشيرنوبيل تمثل تهديدا حقيقيا لبلدان أخرى في العالم. وهناك نحو ٨٠٠ نقطة للتخزين المؤقت للنفايات المشعة وبركة مكشوفة للتبريد تتسرب مياهها إلى نهر بريبيات داخل منطقة التباعد لمحطة تشيرنوبيل لتوليد القوى. وتركز كميات كبيرة من النويدات المشعة - السيزيوم - ١٣٧ والسترونتيوم ٩٠ والبلوتونيوم - في الأراضي التي تفيض فيها مياه هذا النهر. ويشكل كل هذا، بالاقتران مع المواد المشعة المصفاة من المناطق المتأثرة، خطر ظهور مستوى حرج لتلوث الشريان الرئيسي لمياه أوكرانيا، وهو نهر الدنيبر، وبالتالي تلوث البحر الأسود.

وبتفهم عميق للترابط العالمي في مجال حماية السلامة البيئية للقارة الأوروبية، اتخذ رئيس جمهورية أوكرانيا قرارا سياسيا يقضي بإغلاق محطة تشيرنوبيل لتوليد القوى بشرط أن يتوفر الدعم المالي والمادي الدولي بقدر كاف. وهذا الدعم ضروري لإنشاء قدرات لتوفير الطاقة في أوكرانيا لتعويضها عن إغلاق تلك المحطة؛ وإنشاء مناطق تخزين خاصة للوقود النووي المعالج؛ وتحويل مرافق "الحفظ" إلى مناطق آمنة إيكولوجيا؛ وحل مشكلة الحماية الاجتماعية للعاملين في محطة تشيرنوبيل. ويحدونا الأمل في أن يتم حسم مشكلة توفير الدعم الدولي الكافي خلال المفاوضات بشأن هذا الموضوع التي ستجري في المستقبل القريب بين السلطات الأوكرانية ونظيراتها في بلدان مجموعة السبعة.

ونحن مقتنعون أيضا بأن الوقت قد حان لتكثيف الجهود من أجل التوصل إلى حل عملي لمجموعة المشاكل المتصلة بتقليل آثار الحادث إلى أدنى حد وإزالتها في نهاية المطاف. ولهذا السبب، ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة، وإلى توحيد الموارد الفكرية والمادية للمنظمات الدولية، والأوساط العلمية ودوائر الأعمال، وصناديق المعونة الخيرية الإنسانية، والأفراد المهتمين بالموضوع، بغية حل مجموعة المشاكل الطبية والاجتماعية والإيكولوجية المتصلة بتخفيف الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل، وتطوير تكنولوجيات جديدة وفعالة

الأخرى التي تسمح ظروفها، على أن تشارك في هذه الفرصة بالطريقة التي تراها مناسبة.

وتعترف استراليا بالجهود التي بذلت لتحسين الاقتراح الأصلي. ويود وفدي أن يعرب عن تأييده المستمر لمبادرة "الخوذ البيض" ويشيد بالارجنتين والدول الأخرى المهمة لإخلاصها لهذه القضية الهامة لتحسين التعاون والتنسيق في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية.

السيد لكلاوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البندين ٢٠ و ١٥٤ من جدول الأعمال.

إن حجم حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، والكوارث الطبيعية وتزايد عددها، تسببا في معاناة لملايين من البشر وقد وفر المجتمع الدولي بحق الكثير من الدعم للبلدان المتضررة لمساعدتها في توفير المعونة الإنسانية اللازمة لشعوبها.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن إدارة الشؤون الإنسانية يتوفر لها لأن توجيهات السياسة والأدوات المطلوبة اللازمة للتنفيذ الفعال للمهام المتعددة المسؤولة عنها. وقد أنشئت هذه الآليات ووضعت الإجراءات في السنوات القليلة الماضية، بصفة خاصة من خلال القرارات ١٨٢/٤٦ و ١٦٨/٤٧ و ٥٧/٤٨ و ١٣٩/٤٩ ألف وكذلك عن طريق الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الجزء المتعلق بالتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ١٩٩٣.

وكما يشير تقرير الأمين العام، حدثت تغيرات عميقة وكبيرة في المساعدة الإنسانية في السنوات الأخيرة وأصبح "تحدي التنسيق" كبيرا. وخلال السنوات الثلاث التي مرت منذ وجودها، واجهت إدارة الشؤون الإنسانية هذا التحدي، وأسهمت، في رأينا، إسهاما بناء في تعزيز تنسيق جهود المساعدة الإنسانية المتعددة داخل منظومة الأمم المتحدة. وتعالج إدارة الشؤون الإنسانية أيضا، على نحو مرض، المشاكل العديدة التي تظهر في حالات الطوارئ، ولا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتوفير المزيد من الاستقرار في تمويل الإدارة التي تعتمد على الأموال الخارجة عن الميزانية لتمويل أكثر من ٥٠ في المائة من أنشطتها.

الحرب، والإسهام في تطبيع حياة السكان في هذه المنطقة.

لذلك فإننا نعتقد أن موضوع المساعدة الاقتصادية للبلدان الأخرى التي عانت من جراء تنفيذ الجزاءات، ينبغي أن يبقى على جدول الأعمال خاصة وأن قرارات سابقة بشأن هذا الموضوع لم تنفذ حتى الآن، على الأقل فيما يتعلق بأوكرانيا. ولم تتلق بلادي أي نوع من المساعدات التي نصت عليها هذه القرارات والتي كان يمكن أن توجه لحل مشاكل اقتصادية خاصة نشأت من جراء تنفيذ الجزاءات التي فرضت. وقروض صندوق النقد الدولي التي وردت الإشارة إليها في تقرير الأمين العام تستهدف أساسا حل المشاكل الداخلية الناشئة عن اختلال ميزان المدفوعات، وما كان من الممكن أن تستخدم في أغراض أخرى بما في ذلك إمكانية تغطية الخسائر الناشئة عن تنفيذ الجزاءات.

والتنفيذ الواسع النطاق من جانب المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن للتدابير الخاصة لممارسة القسر الاقتصادي جعل من الضروري أن نستعرض آلية تنفيذ الجزاءات، وتقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة للدول التي تعاني من هذه الجزاءات.

ونود أيضا أن نذكر أن رئيس أوكرانيا قدم في هذا المجال عددا من المقترحات، إذا ما نفذت، سيكون من الممكن تخفيف الآثار الضارة التي أصابت اقتصادات دول مجاورة، نتيجة لتنفيذ الجزاءات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن.

السيد مارش (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يقدم وفدي اليوم ملاحظاته بشأن البند ١٥٤ من جدول الأعمال تأييدا لمشروع القرار A/50/L.23.

وما فتئت استراليا تؤيد استخدام البرامج الطوعية الوطنية مثل "الخوذ البيض"، عند الاقتضاء في عمليات الإغاثة الإنسانية والتنمية، ومن الملاحظ أن استراليا تؤيد حاليا نظام "ريد - آر" الذي تشارك فيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتسلم استراليا بالطبيعة التطوعية لهذه النظم وتشجع الدول الأعضاء والوكالات المعنية في الأمم المتحدة بأن تعمل كل ما تستطيع في حدود إمكانياتها لدعم المبادرة المنقحة. ويرحب وفدي بالافتراح الخاص بإيجاد فرصة مميزة لتحقيق هذا الهدف، ويشجع البلدان

مجالس إدارة للبرامج والوكالات المعنية. وينبغي أن تتيج هذه العملية للدول الأعضاء في السنوات المقبلة، اتخاذ القرارات الضرورية لمواجهة المشاكل التي قد تحدث فيما بعد.

ومرة أخرى كان الاتحاد الأوروبي، في عام ١٩٩٤، سواء من خلال صناديقه الخاصة أو من خلال إسهامات دوله الأعضاء، أكبر مساهم في مجال الاستجابة لنداءات الأمم المتحدة الموحدة لتقديم المساعدة الإنسانية، ووفر بذلك ٥٠ في المائة من جميع المساهمات المقدمة. وتعتبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أكبر المشاركين في الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ منذ إنشائه. فهي توفر أكثر من ٦٠ في المائة من موارده الحالية. ونرحب أيضا بجهود المانحين غير التقليديين، ولا سيما البلدان النامية، للإسهام في عمليات الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد نناشد جميع الدول أن تنظر في تقديم إسهامات جديدة وبذلك تعزز إنشاء قاعدة عريضة من المانحين.

إن تقرير الأمين العام (A/50/418) بشأن تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها، يعطي صورة واضحة للعواقب الإنسانية المأساوية والممتدة لكارثة تشيرنوبيل النووية بعد ما يقرب من ١٠ سنوات تقريبا على وقوعها. وقد كان الاتحاد الأوروبي طوال ذلك الوقت من المساهمين الرئيسيين في الجهود الدولية المبذولة لعلاج مشكلة تشيرنوبيل، فساهم في هذا الشأن بتقديم مساعدة مالية كبيرة. وقد تعزز هذا الالتزام المستمر بمشاركة الاتحاد في الاجتماعات الموسعة للجنة التنسيق الرباعية بشأن تشيرنوبيل، وهو ما سيحدث في الاجتماع الذي سيعقد في الأيام القليلة القادمة.

وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرة التي اقترحتها الأرجنتين لتعزيز مشاركة المتطوعين - "الخوذ البيض" - في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل والتعاون التقني من أجل التنمية. ويشيد الاتحاد الأوروبي للتعاون الوثيق القائم بين إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بغرض النظر في هذا الاقتراح. ونحن نتطلع، في هذا الصدد، إلى القيام بمزيد من الدراسة،

ويقدم تقرير الأمين العام وصفا شاملا ودقيقا للتحديات الخطيرة التي يواجهها المجتمع الدولي بأسره في ميدان المساعدة الإنسانية، ولآليات وقدرات منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وخلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه، أتيحت لنا الفرصة لإجراء مناقشة واسعة بشأن عدد كبير من الموضوعات المشار إليها في التقرير. ونتطلع إلى إجراء مناقشات مماثلة في الدورات المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة.

ومع ذلك، يكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن قلقه بشأن النقص المتزايد في احترام مبادئ وأحكام وروح القانون الإنساني الدولي. ويجب أن تشكل مبادئ الحياد والتجرد في تقديم المساعدة الإنسانية عنصرا لا غنى عنه في احترام الجميع للقانون الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق لتزايد الأخطار فيما يتعلق بسلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فهناك حاجة لتحسين الإجراءات القانونية اللازمة لتوفير السلامة والأمن الحقيقيين لكل المشاركين في تقديم هذه المساعدات بما في ذلك الموظفون العاملون في الميادين الإنسانية، وهناك حاجة أيضا لأن توضع، في البداية، تدابير حماية عملية، عندما تكون هناك أخطار واضحة يتعرض لها العاملون في مجال الإغاثة. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، باعتبارها خطوة أولى في هذه العملية.

وفي الدورة الموضوعية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام، وبناء على مبادرة من الاتحاد الأوروبي، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٥٦/١٩٩٥ المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة". وأخذا في الاعتبار الاختلافات والقيود في قدرة الوكالات والمنظمات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشرع في عملية استعراض وتعزيز جميع جوانب قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية. ويسرنا أن نعلم أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بدأت أعمالها بالفعل وأنشأت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لضمان المتابعة الكافية. ونتطلع أيضا إلى النظر في هذا الموضوع في

العمل على التصدي لعملية إعادة بناء المجتمع والاقتصاد الفلسطيني على أسس حديثة، وعلى التخطيط السليم لعملية التنمية.

إننا ونحن ننتقل إلى مرحلة جديدة من مراحل العملية السلمية لنأمل من المجتمع الدولي الاستمرار في مساعدتنا في مواجهة مهمتنا الجديدة والمتنامية لنستطيع صيانة السلم الذي احتاج الوصول إليه إلى قدر كبير من الشجاعة والرؤية، والذي يحمل في طياته مخاطر حقيقية تتحملها الأطراف المعنية بوعي شديد ولكن بتصميم كبير على الاستمرار على الرغم من كل التحديات والتهديدات المستمرة.

إننا نعتقد أنه لكي تنجح العملية السلمية وتستمر، فإن الشعب الفلسطيني يجب أن يلمس، وبشكل مباشر، ثمار هذه العملية على شكل تحسن ملحوظ في مستواه المعيشي وظروف حياته. لقد كان هناك العديد من الوعود المشجعة بمساعدة الشعب الفلسطيني في السنتين الماضيتين. ولكن للأسف، فإن جزءاً من هذه الوعود لم ينفذ بعد، وبقيت حبرا على ورق. إننا في الوقت الذي نتقدم فيه بالشكر إلى كافة الدول والهيئات التي بادرت بتقديم كافة أشكال المساعدة الممكنة، فإننا نأمل أن يتم في القريب العاجل تنفيذ هذه الوعود وترجمتها إلى مشاريع حقيقية، تقف شاهداً على دعم المجتمع الدولي للعملية السلمية، وعلى استعداده لتحمل مسؤولياته تجاه قضية فلسطين، وتجاه عملية إعادة إعمار فلسطين بعد سنوات من الاحتلال المديد، والتي خلفت وراءها بنية تحتية مدمرة تدميراً كاملاً وأوضاعاً اقتصادية واجتماعية وبيئية في غاية الصعوبة.

إن شعبنا يقدر غاية التقدير المساعدات الدولية وأهميتها الحيوية في هذه المرحلة، ولكنه يعلم أيضاً أنه لا يمكن بناء اقتصاد متكامل ومستقل بالاعتماد فقط على هذه المساعدات. إن هذه المساعدات تشكل عنصراً ضرورياً وهاماً في الدفع بعجلة الاقتصاد الفلسطيني؛ ولكنها تبقى مع ذلك مرحلة مؤقتة مرتبطة بالفاعلية التدريجية والمتصاعدة لقدرة الشعب الفلسطيني على بناء مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية، ووضع هيكلي متكاملة للحماية الضريبية والجمركية، واستغلال المصادر الطبيعية، وإعادة بناء بنيتنا التحتية، والاقتصادية والعمرانية، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال الفلسطينية والأجنبية حتى

بالاستناد إلى أي خبرات أولية، للاحتياجات المتعلقة بكفالة نجاح تنفيذ مبادرة "الخوذ البيض" خطوة بخطوة.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق ذلك العدد الكبير من مشاريع القرارات التي تحتوي على نداءات من بلدان وأقاليم من أجل الحصول على مساعدة اقتصادية خاصة. وبينما نقر بوجود احتياجات، فإننا نحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى الجهود الجارية لترشيد عملية صنع القرار في الجمعية العامة بشأن هذا الأمر، وهو ما ينبغي أن يبعدنا تدريجياً عن النظر فيها كل سنتين ويجعلنا نتحلق حول نسق أقصر وموحد بدرجة أكبر بالنسبة لمشاريع القرارات.

الرئيس بالنياحة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ والقرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن إلى المراقب عن فلسطين.

السيد شريم (فلسطين): تتعلق مداخلتي بالبند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال حول المساعدة للشعب الفلسطيني.

لقد كان وصول الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى الاتفاق التنفيذي الثاني لإعلان المبادئ وهو ما يعرف بالاتفاق الانتقالي للضفة الغربية وقطاع غزة، والموقع في واشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أثر كبير في دفع العملية السلمية في الشرق الأوسط إلى الأمام، وأعطاه زخماً كبيراً. ونحن نشهد هذه الأيام، كنتيجة لهذه الاتفاقية، إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من المدن والقرى الفلسطينية كخطوة ضرورية على طريق إنهاء الاحتلال.

ونحن نأمل بأن تستمر عملية التنفيذ حسبما هو مخطط لها ووفق الجدول الزمني المحدد، وصولاً إلى الانتخابات الفلسطينية للمجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية والتي ستتم في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. هذا التطور السياسي الهام والإيجابي سيسمح للسلطة الفلسطينية بمد نفوذها إلى أجزاء واسعة من الضفة الغربية، الأمر الذي سيكون له انعكاسات مباشرة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، وعلى صعيد قدرة السلطة الفلسطينية في

الفلسطيني كجزء من كيان ناشئ يواجه الكثير من الصعوبات ولا يملك القدرات التنافسية الكبيرة التي تملكها دول المنطقة الأخرى.

لذلك فإننا نعتقد أن أية محاولة لرسم حدود هذا التعاون الإقليمي يجب أن تأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار لنتمكن جميعاً من الاستفادة من هذا التعاون.

إننا نعتقد أن للأمم المتحدة دوراً مهماً تلعبه في مجال مساعدة الشعب الفلسطيني. وبهذه المناسبة، نود أن نشكر التقرير الجيد الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة تحت هذا البند، كما نشكر جهود المنسق الخاص في الأراضي المحتلة وخصوصاً فيما يتعلق منها بإنشاء آلية تنسيق في الميدان، وكذلك الجهود الخاصة بدعم أنشطة وكالات الأمم المتحدة الجارية في الأرض المحتلة والتي تنفذها أساساً اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا، والتي نقدر عالياً مساهماتها الإيجابية في مساعدة الشعب الفلسطيني. إن الاستمرار في التطبيق السريع والدقيق والأمين لاتفاقات السلام هو الحل الأمثل والطريق الوحيد

نصل إلى اقتصاد منفتح وقوي يشكل ركناً أساسياً من أركان الدولة الفلسطينية المستقلة التي نسعى إلى أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عوامل الاستقرار في الشرق الأوسط الجديد الذي يعم فيه السلام والاستقرار والتعاون والتكامل الاقتصادي والتكنولوجي.

إننا نواصل تحدي عملية البناء في ظروف صعبة للغاية. فبالإضافة إلى الحالة المزرية للبنية التحتية، وارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى أكثر من ٥٠ في المائة من القوة العاملة، فإن الممارسات الإسرائيلية التي تنتمي إلى عقلية الاحتلال ما زالت مستمرة. فالعقوبات الجماعية ما زالت سياسة إسرائيلية متبعة، وسياسة الإغلاق والحصار ما زالت مستمرة مع كل الآثار الاقتصادية المدمرة والخانقة التي تترتب عليها. وسياسة عزل القدس ما زالت قائمة، والصعوبات الكبيرة وغير المبررة التي تفرضها سلطات الاحتلال على كافة الأنشطة التجارية والاقتصادية، كالاستيراد والتصدير وغيرها، تجعل ممارسة هذه الأنشطة أمراً معقداً للغاية، الأمر الذي يحبط الكثير من المشاريع والفرص التجارية.

كما أن هذه الممارسات تخالف الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الطرف الفلسطيني. إننا نتساءل كيف يمكن للحكومة الإسرائيلية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى السلام وإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، أن تستمر في ممارسات كهذه تتناقض أساساً مع هدف السلام ولا تؤدي إلا إلى إحباط حماس الجمهور لهذا السلام. إننا نأمل بأن يرسل المجتمع الدولي رسالة واضحة إلى الحكومة الإسرائيلية مفادها أن مصلحة السلام، ومصلحة المنطقة، هو في إنهاء مثل هذه الممارسات والسياسات، إذ أنها خطيرة ولا تؤدي إلا إلى تشجيع قوى التطرف في المنطقة، بالإضافة إلى أنها تجهض كافة الأهداف المتوخاة من عملية المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني.

إن التعاون الإقليمي المنشود هو هدف نسعى إليه جميعاً، ويجب أن يكون ثمرة من ثمار التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضايا الحل النهائي التي نص عليها اتفاق إعلان المبادئ. لذا فإن رؤيتنا إلى ذلك تستند إلى التوصل إلى ذلك الأمر وبشكل تدريجي بحيث يواكب التطور السياسي الحاصل ويدعمه ولكن لا يسبقه. وفي ذات الوقت فإنه يجب أن يراعي الأوضاع الخاصة للاقتصاد

لمواجهة تيارات التطرف والتعصب وللتصدي لأعداء السلام، إذ أنه بدون مواصلة طريق السلام فإن الخطر يتهدد تلك الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كما أعلن من قبل في اليومية، ستعقد الأفرقة العاملة التالية، التي شكلتها الجمعية العامة، اجتماعات متعاقبة غدا، الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في الساعة ١٠/٣٠ صباحا في غرفة الاجتماعات رقم ٢ وذلك لانتخاب أعضاء مكاتبها: الفريق العامل رفيع المستوى والمفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة؛ والفريق العامل المخصص والمفتوح العضوية للجمعية العامة المعني بخطة للتنمية؛ والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠